

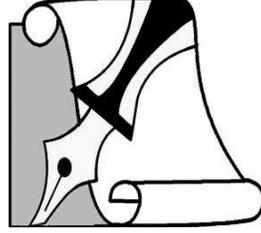


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الاستراتيجية والفلسطينية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إسرائيل والكورونا: واقع وتداعيات

1- مدخل:

اتخذت الحكومة الإسرائيلية إجراءات صارمة في إطار مساعيها لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد، وتأتي الخطوات الإسرائيلية الاستباقية، خوفا من انهيار الجهاز الصحي، الذي يعاني نقصا في الطواقم والمعدات بحسب مصادر في وزارة الصحة. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أن كل شخص يدخل إلى إسرائيل سيفرض عليه من الآن فصاعدا حجر صحي لمدة أسبوعين، وذلك بهدف تجنب تفشي فيروس كورونا المستجد في البلاد. وأعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية أن قرابة 12200 أجنبي غادروا إسرائيل بعد الإعلان عن هذا التعليمات مباشرة، وخلال أسبوعين غادر أكثر من 200 ألف زائر أجنبي. وتعد الشركات السياحية المتضرر الأول من هذه الخطوات. فقد أفاد بعضها بتكبد خسائر مادية فادحة عقب الأزمة، وأشارت شركات أخرى إلى أنها باتت قريبة من الانهيار. وأثرت الاجراءات الحكومية الاسرائيلية على حركة القطارات والمطارات وتسببت بخسائر مالية فادحة لشركات السياحة. وقالت شركة طيران "العال" الإسرائيلية إنها أقال آلاف الموظفين بعدما وصلت خسائرها لمئات ملايين الدولارات، وكذلك الأمر مع شركة "يسرائير" لخطوط الطيران، التي أوقفت رحلاتها الدولية. وتم إغلاق إحدى صالات المسافرين في مطار بن غوريون بسبب إلغاء الرحلات الدولية، كما تم تقليص عدد الموظفين في المطار. وعلى غرار الإجراءات في المطار، اتخذت إجراءات مماثلة في النقل بواسطة القطارات، حيث تم إلغاء محطة القطار الوحيدة في المطار، وتلاحظ حركة شحيحة من المسافرين في المواصلات العامة. وتم وضع شريط فاصل بين سائقي شركات الحافلات العامة والمسافرين، خشية من نقل العدوى. وأعلن رئيس اتحاد الفنادق في إسرائيل، أمير حايك، أن هذا الفرع يشهد أكبر أزمة في تاريخ البلاد، وأن الفنادق تواجه خطر الانهيار، وطالب بتقديم المساعدات الفورية من الحكومة.

وجرى تسريح أكثر من أربعة آلاف مستخدم في فرع الفندقية، في عطلة غير مدفوعة الأجر بسبب إلغاء الحجوزات. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقامت صندوقا خاصا من أجل دعم الشركات وأصحاب المصالح، بلغ ريعه حوالي أربعة مليارات شيكل) مليار ومئة مليون دولار)، تفاديا لحدوث انهيار اقتصادي. ويبدو أن هذه الخطوات لن تكون كافية للحيلولة دون تصاعد حالة الخوف والهلع من الفيروس، التي انعكست على سوق الأوراق المالية في تل أبيب. حيث شهدت مؤشرات أسهم الشركات الكبرى في البلاد، انخفاضا حادا هو الأكبر منذ عام 2008، خاصة في مجالي النفط والطاقة.

وتوقع نائب المدير العام لوزارة الصحة في إسرائيل البروفيسور "إيتامار جروتو" "إن أسوأ سيناريو متوقع هو وفاة ما بين 10 إلى 20 ألف اسرئيلي من كورونا على حد قوله. وشدد على التقليل من الذعر حول الوباء قائلا" قد يموت الناس خوفا من عدم الذهاب إلى الصيدلية لشراء الأدوية."

في هذه الأثناء أعلنت وزارة الصحة الإسرائيلية عن تسجيل المزيد من الإصابات بفيروس كورونا المستجد في البلاد، ليرتفع عدد الإصابات بالفيروس إلى 10878، فيما سجلت 103 حالة وفاة.

ووفقا لمعطيات وزارة الصحة، فإن الغالبية العظمى من الإصابات وصفت بالطفيفة، حيث يخضع 6932 مريضا للعلاج والرقابة الصحية في المنازل، بينما 1074 مريضا في الحجر الصحي بالفنادق، علما أن 1388 مريضا أخضعوا للعلاج وشفوا من الفيروس. وأوضحت الوزارة أنه من مجمل الإصابات هناك 9058 وصفت حالتهم بسيطة، 155 متوسطة و 174 خطيرة من بينهم و 123 موصولين بجهاز التنفس الاصطناعي. ويتزامن الارتفاع في الوفيات والإصابات جراء الفيروس، مع دخول تعليمات وزارة الصحة بضرورة وضع الكمامات خلال التواجد خارج المنزل، حيز التنفيذ.

2- الكورونا في خدمة نتياهو:

أسهم انتشار فيروس كورونا في تحسين قدرة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتياهو على المناورة السياسية على الصعيد الداخلي ومنحه الفرصة لإعادة تركيب المشهد لصالحه بشكل فاق كل التوقعات. فعلى الرغم من أن الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قد كلف بني غانتس زعيم تحالف "أزرق أبيض" بتشكيل الحكومة، على اعتبار أن أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست قد أوصوا بتكليفه إلا أنه سرعان ما

تبين أن إجراءات الطوارئ التي أمرت بها الحكومة الانتقالية لمواجهة انتشار كورونا مكنت نتياها في الواقع من تعطيل المؤسسات التي كان يفترض أن تلعب دوراً في تمكين غانتس من النجاح في تشكيل الائتلاف. فبسبب اصدار الحكومة قرار يحظر التجمعات التي تتجاوز أكثر من 100 شخص، عطل رئيس الكنيست الليكودي يولي إدلشطين البرلمان ورفض إجراء التصويت على اختيار خلف له. في الوقت ذاته، فإن حالة الطوارئ وتدهور الأوضاع الاقتصادية وحالة الهلع التي ألمت بالمجتمع الإسرائيلي نجحت في إسدال الستار على فكرة تمكن غانتس من تشكيل حكومة ضيقة بدعم القائمة العربية المشتركة، على اعتبار أن مواجهة هذه التحديات تتطلب حكومة ائتلافية واسعة، وهو ما فرض تشكيل حكومة كبيرة بمشاركة كل من الليكود وأزرق أبيض، وإلا فإن الخيار المتبقي يتمثل في التوجه لجولة انتخابات رابعة وهذا يبدو خيالياً في ظل الأزمة التي تعصف بالكيان الإسرائيلي حالياً. مع أنه من الأهمية بمكان التأكيد هناك على أن هناك معارضة داخل "أزرق أبيض" لفكرة تشكيل حكومة تستند إلى دعم القائمة العربية.

إلى جانب ذلك، عززت إطلاقات نتياها اليومية كل مساء عبر شاشات التلفزة المختلفة من شعبيته ومنحته مصداقية كبيرة، وهو ما تمت ترجمته في نتائج استطلاعات الرأي العام التي دلت على أنه في حال أجريت انتخابات حالياً فإن الليكود والأحزاب التي تقع على يمينه ستتمكن من تشكيل الحكومة.

كل هذه المعطيات دفعت غانتس لتغيير موقفه بشكل جذري، حيث أنه لم يبد فقط استعداداً لتشكيل حكومة ائتلافية مع الليكود، بل أنه قدم تنازلات في المفاوضات السرية التي جرت بين الجانبين؛ حيث قدم فيها تنازلات كبيرة، منها تراجعها عن المطالبة بأن يكون أول من يرأس الحكومة، بدون أن يحصل على ضمانات مؤكدة بأن نتياها سيتنازل فعلاً عن رئاسة الحكومة بعد انقضاء مدة ولايته كما ينص الاتفاق. لكن نتياها المزهو بتعاظم شعبيته لا يكفي بذلك، بل يطالب بأن يحصل حزب الليكود على وزارة القضاء في الحكومة الجديدة، على اعتبار أن سيطرة الحزب على هذه الوزارة تمنحه هامش مناورة في التعاطي مع ملفات الفساد التي يحاكم بها. فوزير القضاء هو الذي يعين النائب العام علاوة على إشرافه على تنظيم عمل المحاكم والتأثير على أنشطتها وهذا ما يمنح نتياها الفرصة للتأثير على مسار محاكمته، مع العلم أن طبي ملفات الفساد أو على الأقل تقليص تأثيرها على مساره السياسي والشخصي هو هدف نتياها الأسمى. وهذا ما جعل نتياها يبدو حتى غير متحمس لتشكيل حكومة بمشاركة تحالف "أزرق أبيض" لأنه يعي أن

هناك احتمال أن تتوجه إسرائيل إلى جولة انتخابات رابعة. ونظرًا لحالة الطوارئ التي يعيشها الكيان بسبب انتشار كورونا فإن هذا يعني أن الحكومة الانتقالية بقيادته ستواصل إدارة دفة الأمور. لكن معضلة غانتس لا تكمن فقط في تحسن قدرة نتنياهو على المناورة، بل أيضًا إدراكه أن استجابته لشروط نتنياهو يمكن أن تفضي إلى تفكك تحالف "أزرق أبيض" وهذا الذي حصل. فهذا التحالف يتكون من ثلاثة أحزاب؛ حيث أن كلاً من حزب "تيلم" الذي يرأسه موشي يعلون أعلن أنه لن يوافق على المشاركة في حكومة برئاسة نتنياهو كما أن حزب "بيش عتيد"، الذي يرأسه يائير لبيدي معارضة لمثل هذه الحكومة وإن كانت معارضة أقل من معارضة "تيلم". وهذا يعني أن تشكيل حكومة بمشاركة ائتلافية ستفضي إلى تفكك تحالف أزرق أبيض؛ وهذا يمثل إنجازًا هائلًا لنتنياهو على اعتبار أن هذا التحول يمهّد الطريق أمام بقاء الليكود بزعامته في السلطة إلى أمد غير محدود، حيث أنه لن يكون هناك حزب قادر على تهديد الليكود والأحزاب التي على يمينه.

باختصار إن أزمة الكورونا ساهمت في زيادة شعبية نتنياهو وفي قوة حزبه، وفي آخر استطلاع رأي أشارت النتائج لارتفاع شعبية الليكود وحصوله على 40 مقعداً إذا ما حصلت انتخابات جديدة. هذه الأزمة وظروفها الخاصة، استغلها نتنياهو وحزب الليكود اللذين هما بالسلطة الآن لفرض واقع على الأرض وتغيير بعض قواعد اللعبة السياسية كما ورد سابقاً مستفيدين من الخوف وحالة الطوارئ التي تعيشها البلاد. وقد استفاد نتنياهو شخصياً بتأجيل محاكمته بتهم الفساد لشهرين مستفيداً من التقبيدات التي وضعها هو!

وفي السياق الإسرائيلي العام فقد ساهم هذا الوباء في التجسير بعض الشيء بين الناس والسياسيين على أساس هناك أزمة ويجب التوحد معاً لمجابهتها. وفي هذا السياق يكون كذلك المستفيد الأول هو نتنياهو الذي يقف الآن على رأس السلطة ومجابهة الفيروس بان واحد، وبفضل هذه الأجواء يحصل على دعم (وإن كان على مضض) لأن يستمر بالسلطة ويتقاسمها في سياق حكومة وحدة وطنية، مع أن تحالفه لم يحصل على أغلبية برلمانية.

3- الأمن في زمن الكورونا:

في أول تقييم للوضع الأمني في الكيان اعتبر المسؤولون الأمنيون الأيام المقبلة بعد الكورونا خطيرة جداً، مشيرين إلى أن "غزة بؤرة محتملة لانفجار عنيف في المدى القصير"، أكثر من الجبهة الشمالية، حتى أن بعض المسؤولين الأمنيين خرجوا إلى وسائل الإعلام بالقول إن انتشار الفيروس في القطاع قد يؤدي إلى نهاية إسرائيل أو هي "الآخرة" كما عبّر أحدهم. واعتبر أمنيون إطلاق الصواريخ الأخيرة من غزة بمثابة رسالة ضغط يمارسها القطاع على سكان الجنوب، الذين يعيشون في حالة شبه إغلاق، بسبب كورونا. وبحسب التعليمات الإسرائيلية لمواجهة الفيروس، يجب الامتناع عن الاكتظاظ في مكان صغير ومغلق. أما السيناريو الأكثر إشكالية وخطراً، فيصفه الأمنيون الإسرائيليون "بإقبال آلاف سكان غزة نحو الجدار في محاولة للهروب من غزة لإنقاذ حياتهم. وهؤلاء بمعظمهم من اليائسين الذين لا يعرفون إذا كانوا يحملون المرض أم لا". في هذا السيناريو الرد الأولي لإسرائيل سيكون، وفق أجهزة الأمن، منعهم بالقوة، ولكن يُطرح السؤال حول ما إذا كانت تتوفر لإسرائيل شرعية محلية أو دولية لإطلاق النار على سكان مرضى؟. والتجارب الإسرائيلية السابقة تشير إلى انتهاكها القوانين الدولية تجاه غزة والضفة والتقديرات تقول إنها ستفعل ذلك هذه المرة بشكل أقوى، لأن النتيجة هي تهديد حياة مستوطناتها الذين ستنقل إليهم عدوى كورونا. ولا يقتصر القلق الإسرائيلي من مخاطر كورونا في القطاع والضفة على الوضعية الداخلية للفلسطينيين إنما الوضع الإسرائيلي بحد ذاته. فبعد شهر من انتشار الفيروس في إسرائيل ما زالت وزارة الصحة الإسرائيلية غير قادرة على السيطرة عليه، وعدم تجاوب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع مطلب الوزارة بالإعلان عن إغلاق كامل لإسرائيل، فاقم عدد المصابين بشكل لم يتوقعه الإسرائيليون، إذ يتضاعف العدد كل ثلاثة أيام.

وتواجه إسرائيل مشكلةً أخرى، إلى جانب عدم الإغلاق الكامل، هي عدم جاهزيتها لمواجهة هذه الزيادة، فالتوجه إلى دول أجنبية لشراء أجهزة التنفس الاصطناعي لم يحظ بتجاوب كامل، ولم تنجح تل أبيب، بعد، في إحضار الأجهزة ولم يُعلن سوى أن المستشار الألمانية أنغيلا ميركل، رفضت طلب نتنياهو تزويد إسرائيل بهذه الأجهزة.

يغيب الأمن العام والأمن القومي عن الإعلام الإسرائيلي في زمن الكورونا، وإن كانت تداعيات الفيروس تتسحب أيضاً على الشأن الأمني بمعانٍ استراتيجية. لكن ما بين الإثارة والسبق إلى الإخافة وخشية الجمهور المباشرة على الحياة، يغيب الإعلام العناوين الأمنية، إلا ما يفرض نفسه. ومع ذلك، فالأمن في زمن الكورونا لا يغيب عن طاولة التقدير والقرار في تل أبيب، ويثير جملة من الأسئلة إزاء العلاقة التبادلية بين الفيروس والتحديات الأمنية، ومنها ما هو تحدٍ استراتيجي بل وأيضاً وجودي، ما يدفع إسرائيل إلى محاولة إفهام الطرف الآخر أن وجود الكورونا لا يلغي متابعتها وأجهزتها الأمنية لمواجهة التهديدات على أنواعها، كما توثبها الدائم وجاهزيتها للعمل الوقائي والاستباقي.

قد يكون واحد من أهم الاعتبارات التي دفعت تل أبيب إلى شن اعتداءات مؤخراً في الساحة السورية هو تأكيد أن مستوى الجاهزية والمتابعة لا يزال على حالته السابقة. إلا أن التأكيد الميداني في سوريا، بوصفه واحداً من أهداف الاعتداء، يتعذر اتباعه في الساحة اللبنانية، لخصوصيتها ولمستوى الردع فيها، الأمر الذي يعد بدوره تحدياً مستجداً على طاولة القرار في تل أبيب. ففي ورقة بحثية صدرت أخيراً عن معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب، برزت أسئلة حول تأثير الكورونا وتعاضم حزب الله التسليحي النوعي، الذي يعرف في إسرائيل بـ«مشروع دقة الصواريخ»: «هل يستغل حزب الله الفيروس وانشغال إسرائيل في مواجهته، كي يحث خطاه أكثر في مشروع الدقة؟ وهذا السؤال وإن كان مخصصاً في الأساس لتوصيف هواجس ومستويات قلق في تل أبيب إزاء استغلال الأعداء لظرف استثنائي يشغل إسرائيل، إلا أنه في دائرة المعقولية والإمكان يعد كاشفاً بقدر ما عن معضلة إسرائيلية لا تنقطع إزاء الساحة اللبنانية. وبحسب الورقة الصادرة عن المعهد، فإن أحد التهديدات الآنية التي تواجهها إسرائيل وتفرض عليها دراسة خياراتها إزاءها، هو تحفيز الكورونا مشروع إنتاج وتطوير الصواريخ الدقيقة شمالاً، سواء في سوريا أو في لبنان، «إذ قد يعتقد حزب الله وإيران بأن الضغط الكبير جداً الذي يواجهه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية نتيجة النقص في الموارد البشرية جراء الكورونا، يعد فرصة لتطوير خطوط الإنتاج وحمايتها في سوريا ولبنان وكذلك جهود تخزينها». «ومن هنا يطرح بالتالي السؤال: هل يستغل حزب الله انشغال إسرائيل في مواجهة «كورونا» كي يحث خطاه في مشروع الدقة؟» وهذا السؤال يتقاطع في الواقع مع ما ذكر في صحيفة «يديعوت أحرونوت» أخيراً، عن «رسائل تهديد «أرسلتها إسرائيل إلى محور المقاومة، من دون الإشارة إلى

كيفية الإرسال ووسائل نقلها، تحذر فيها من «استفزازها»، وأنه «إذا ظن أحد أن إسرائيل مشغولة بفيروس كورونا عن شأنها الأمني، فعليه أن يعيد حساباته، لأنها لن تسكت عن أي استفزاز أو أي ضربة تتلقاها، وسيكون ردها حاسماً.»

في الموازاة، يفترض أن يكون السؤال نفسه موجوداً على طاولة القرار لدى حزب الله: هل يشكل ما قد تراه إسرائيل من انشغال حزب الله بمتابعة ومواجهة الفيروس في بيئته المباشرة وفي الساحة اللبنانية عموماً، فرصة لها كي تعيد محاولة تغيير قواعد الاشتباك البينية؟ وهل تؤدي التقديرات المغلوطة إلى الاعتقاد بأن مستوى انشغال حزب الله من شأنه الحؤول دون رد على مبادرة اعتدائية إسرائيلية؟

إنهما سؤالان من ضمن سلة أسئلة تفرض نفسها، وتوجب التأمل في إمكانات تحقق سيناريواتها. واتجاهات التفكير إزاءها على جانبي المتراس، التي يمكن وصفها بالوقائية، هي أكثر من معقولة، ولا يمكن نفي تحققها بالمطلق، وهي تفرض نفسها على الجانبين وتدفعهما أكثر إلى مزيد من اليقظة والمتابعة. إلا أن المؤكد أكثر هو أن ظرف الكورونا الاستثنائي، من دون سلاح المقاومة ومستويات رده في لبنان، كان سيكون كافياً في ذاته لدفع إسرائيل كي تفرض مصالحها وأجندتها السياسية والاقتصادية على لبنان بلا إبطاء. والحقيقة هي أن السلاح وقدرته على إيذاء إسرائيل، قد حالا حتى الآن دون إحرازها أطماعها.

من ناحية أخرى كشف خبير أمني عسكري صهيوني أن "فيروس كورونا يترك تأثيره السلبي على عمل جهاز المخابرات الإسرائيلية للمهام الخاصة -الموساد. وأوضح أن تفشي الفيروس يضر كثيراً بعمل أجهزة المخابرات الصهيونية في الخارج، في ظل أن فرض مزيد من القيود حول العالم يجعل الموساد يصدر قرارات اضطرارية، بتأجيل أو إلغاء العديد من مهامه الأمنية الاستخباراتية، وبالتالي فإن الفوائد المرجوة تأخذ بالتراجع والانخفاض". وأضاف عامي روحس دومبا، في مقاله بمجلة "إسرائيل ديفينس" للعلوم العسكرية، أن "تفشي وباء كورونا لم يقتصر على الأسواق الاقتصادية والبورصات المالية، وعالم السياحة والمؤتمرات الدولية فقط، وإنما على عالم الاستخبارات، فالجواسيس العاملون لصالح "الموساد" هم في النهاية بشر من لحم ودم، وليسوا محصنين من عدم الإصابة بالمرض والوباء. وأكد أن "مستوى المخاطرة للإصابة بمرض الكورونا يؤخذ بعين الاعتبار، حين يبادر الموساد لتنفيذ عملية أمنية واستخباراتية ما، خاصة في الدول التي ينتشر فيها المرض بصورة واسعة، وهنا يدخل على خط سير العمل في الموساد

القيود على الحركة التي تفرضها العديد من البلدان لعدم التنقل بينها، ما يؤثر بصورة جوهرية على القدرات العملياتية للموساد. وأوضح أن "الخطورة الأكثر هي أن انتشار كورونا قد يترك تأثيره السلبي على الشبكات التجسسية للموساد المنتشرة في تلك البلدان المختلفة، فهؤلاء الجواسيس ليسوا فوق القانون، وحين تعلن وزارة الصحة في أي بلد عن إجراءات العزل الصحي لكل من يعود من الخارج، فإنه يشمل أيضا عملاء الموساد؛ لأنه ليس لهؤلاء العملاء حصانة أو حق الاعتراض على أي من الإجراءات الصحية في أوقات الطوارئ". وأشار إلى أن "الموساد كأى مؤسسة حكومية رسمية، عليه أن يحافظ على صحة الجمهور الإسرائيلي؛ لأنه في نهاية اليوم يعمل على الحفاظ على أمنه وحياته. أكثر من ذلك، فإن نسبة كبيرة من هؤلاء العملاء يقضون أوقاتهم في الطائرات، والتنقل بين مختلف العواصم، ولأن معظم أجواء دول العالم مغلقة أمام حركة الملاحة الجوية، جزئيا أو كليا، فإن هناك صعوبات جديّة قد تعترض عمل الموساد وتنفيذ مهامه الأمنية العاجلة". وتابع أن "عملاء الموساد عند وصولهم لبعض البلدان يخضعون لإجراءات تفتيشية دقيقة ومحكمة، وفي كل المعابر والجسور، البرية والجوية، ويخضعون لقوانين الدولة التي يعملون فيها، أو يصلون إليها، ولذلك في حال تم وضع أحد عملاء الموساد في حجر صحي إجباري، أو مستشفى في دولة أجنبية، فإن مستوى المخاطرة عليه يزداد ويشد أكثر". وأضاف أنه "في حال أصيب أحد عملاء الموساد بكورونا فعلا، وأصبح أحد مرضاه، فإنه سيصبح بهذه الحالة رهينة للمنظومة الطبية الصحية في هذه الدولة الأجنبية، وفي ظل حالة الطوارئ التي تعيشها وزارات الصحة على مستوى العالم، فإن مستوى الاكتظاظ سيكون كبيرا، وحجم العلاج سيغدو متوسطا، وفي هذه الحالة فإن إمكانية أن يتلقى عميل الموساد علاجا طبيا فائق المستوى يصبح منخفضا. وأشار إلى أن "قلق إسرائيل على صحة عملاء الموساد في الخارج يتزايد مع زيادة تفشي كورونا، لا سيما مع إمكانية وفاة عدد من العملاء بسبب المرض، خاصة إن كانوا في دول معادية مثل إيران، وهذا يعني أن سنوات من العمل المضني والسري ستذهب هباء في لمح البصر، دون تهيئة مسبقة؛ لأنه ليس من السهولة تجنيد عملاء جدد للموساد، لا سيما من أولئك النوعيين. واخيرا أكد أن "مخاطرة أخرى تترك تأثيرها السلبي على عملاء الموساد، هي أن الأعمار التي يستهدفها مرض الكورونا ممن يزيدون عن الستين عاما، والموساد كما هو معروف لديه

مصادر معلوماتية حول العالم: سياسية وأمنية وأكاديمية وحكومية تتراوح أعمارها في هذه السنوات، ما يعني وقوعها ضحية هذا المرض أكثر من سواها من الأجيال الأخرى.

من ناحية أخرى أعرب مسؤولون في الجهاز الأمني الإسرائيلي عن مخاوفهم من المساس بالكفاءة العملية لعناصر الجيش الإسرائيلي على أدائهم مهامهم، في أعقاب الارتفاع في عدد الجنود القابعين في الحجر الصحي جراء المخاوف من إصابتهم بفيروس كورونا المستجد. ويمكن حالياً 4,267 جندياً في الحجر الصحي بناء على التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة الإسرائيلية، حيث أن الجزء الأكبر منهم كان في رحلة خارج البلاد. ووفقاً للارتفاع الحاد بعدد المصابين عموماً، فإن كل تحقيق تجريه الوزارة مع الهيئة الطبية العسكرية يثير شكوكاً بوجود مصابين إضافيين ويلزم من كان على اتصال مع أحد المصابين الدخول إلى الحجر الصحي. ويجري الجيش الإسرائيلي مراقبة مشددة والاهتمام بالقابعين بالحجر الصحي ويطبقون خلالها تعليمات وزارة الصحة الإسرائيلية. ووضع الجيش أكثر من مئة من الجنود الأفراد أي الذين يعيشون في إسرائيل وحدهم بدون عائلاتهم المتواجدة خارج البلاد في منشأة خاصة للجيش في "غفعات أولجا" وسط إسرائيل وذلك بعد عودتهم من رحلة خارج البلاد مؤخراً ويقوم الجيش بالعناية بهم. وفي المنشأة نفسها أيضاً تتواجد عائلات ملحقى الجيش الإسرائيلي الذين عادوا مؤخراً من رحلة في الخارج. ووفقاً لموقع "والا" العبري، في هذه المرحلة وفقاً لمسؤول أمني كبير إن عدد المعزولين لم يمس بقدرات وكفاءة الجيش برغم العدد الكبير الذي يشمل ثلاثة ضباط كبار أحدهم جنرال، لكن برغم هذا فإن الجيش يستعد لهذه المرحلة التي يمكن لارتفاع عدد المعزولين أن يؤثر على كفاءته.

حتى الآن أصيب ستة جنود إسرائيليين، وفي أعقاب ذلك قرر الجيش الإسرائيلي فرض الإغلاق على جميع القواعد العسكرية المغلقة مدة 30 يوماً من أجل تقليص اتصال الجنود مع المواطنين، وإجراءات أخرى للحد من الاتصال. وفي المقابل، هناك مخاوف لدى الجيش من أن انتقال جندي من مكان لآخر يمكن أن يتسبب بإصابة الوية أو وحدات عسكرية كاملة. وقد تجهز الجيش الإسرائيلي لذلك من خلال تمارين نقل مرضى كورونا إلى الفنادق التي أعلن وزير الأمن نفتالي بينيت تحويلها إلى مراكز لإيواء مرضى كورونا.

4- كورونا والامن القومي الاسرائيلي:

لا ينحصر أثر تفشي وباء كورونا على صحّة الأجساد البشريّة فقط، بل يتعدّها ليشكّل تهديداً على الأمن القومي والأمن الاقتصادي للدول المختلفة، بحيث قد يؤدي فشل الدولة في احتواء الوباء إلى انهيار كامل في النظام والاقتصاد. وفي إسرائيل، تتصاعد النقاشات على المستوى الرسمي وعلى مستويات أخرى، حول أثر تفشي الوباء على الأمن القومي الإسرائيلي. وعلى هذا الصعيد عقد معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في 12 آذار الماضي، مؤتمراً بدون جمهور، تحت عنوان "كورونا، الأمن القومي، الديمقراطية". ودار مركز النقاش حول مستوى اللابقين العالي عند صنّاع القرار، والفجوات الكبيرة في المعرفة والمعلومات حول طبيعة الفيروس وطرق انتشاره وآليات السيطرة عليه، والتحديات الناجمة عن وضع يسهّل انتشار الشائعة والأخبار الكاذبة والاضطرابات ونظريات المؤامرة. وقام المشاركون بتحليل عدّة مسارات محتملة، مع التأكيد على أنّ أداء الدولة هو أحد العوامل الأساسية في ترجيح أحد هذه المسارات: المسار المتفائل -دولة مع إنفلونزا: الإجراءات والتدابير لاحتواء الجائحة فعّالة، العدوى لا تصيب إلّا مئات ولا تقتل إلّا عشرات. دخول الربيع والصيف وارتفاع درجات الحرارة كفيلاّن بكبح الانتشار والأعراض. واستعادة العلاقات التجاريّة العالميّة في الربعين الثاني والثالث لهذا العام، واستعادة السياحة، مع انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي.

المسار المتشائم -دولة مريضة: جائحة طويلة لن تنتهي خلال الأشهر الستة القادمة. معظم الدول غير قادرة على احتواء العدوى. تباطؤ النمو في الاقتصاد الأميركي أو نمو سنوي سالب، وهذا أكبر تهديد. آثار مدمّرة على الناتج القومي الإسرائيلي ونمو سنوي سالب.

المسار الأسوأ -دولة غير فعّالة: خروج المرض عن السيطرة، انهيار الخدمات العامة، تلاشي الثقة بالحكومة والسلطات. انهيار قدرات صمود الأمن القومي أمام التحديات الاستراتيجية، تعاضم الوجود الإيراني في العراق، تنامي قدرات حزب الله، تعافي نظام الأسد.

كما عالجت مجموعة من الدراسات والمقالات، أثر تفشي وباء كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي على عدّة مستويات:

- صراع القطاعات والمؤسسات ودور الجيش: إسرائيل من أكثر الدول استعداداً وجاهزيةً للتعامل مع التهديدات العسكرية حتى تلك التي تطال الجبهة الداخلية. إلا أن التعاطي مع وباء صحي أمر مختلف تماماً، فهو تعامل مع تهديد مجهول، يشكّل تحدياً مضاعفاً، في ظل تراجع القطاع الصحي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، نتيجة التركيز على أولويات أخرى مثل الأمن القومي. وفي الأسبوع الثاني من الشهر الماضي، أثار جنرالات الجيش جدالات حادة حول قضيتين أساسيتين: صيانة قدرات الجيش لتفادي الاضطرار لإغلاق وحدات كاملة مثل الطيران العسكري والبحرية ووحدات استخباراتية مختلفة، وتقديم الدعم والمساندة للنظام الصحي والمدني والشرطة. وعلى عكس التقارير الإعلامية لا تبرز عند الجيش إلى الآن ميول في تحمل أعباء الوباء، فهو لا يملك أية أفضلية على المنظمات المدنية مثل الصحة والشرطة في التعامل مع أزمة صحية، كما لا يملك فهماً حقيقياً لكيفية إدارة الأزمات المدنية. إلى الآن لم تظهر عند الجنرالات أية اهتمامات بفرض إدارة عسكرية للبلاد، حيث ينحصر دور الجيش بنظرهم في تقديم الدعم والمساندة الثانوية للمؤسسة المدنية التي من المفترض أن تتحمل المسؤولية. وكشفت أزمة كورونا عن تناقضات حادة بين القطاع الصحي الذي يطالب بفرض إجراءات أشد لحماية الصحة البشرية، وقطاع الاقتصاد الذي يرفض ذلك لحماية الاقتصاد. وهي أظهرت ضعف الإمكانيات المادية الإسرائيلية للتعامل مع الوباء، في نقص الكادر الطبي، ووسائل الوقاية، ونقص منشآت الحجر وسيارات الإسعاف ووسائل الوقاية والمعدات الخاصة، ما يعيد للذاكرة عدة حالات في العقدين المنصرمين، حيث كشفت لجان التحقيق ما بعد الحرب عن ضعف الاستعداد القومي للتعامل مع الطوارئ. وعرض الوباء الأزمة المؤسساتية التي تضرب هيكل المؤسسات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال افتقرت مديرية الدبلوماسية العامة في مكتب رئيس الحكومة إلى مدير لمدة تزيد عن عام، ما أثر على نظام المعلومات والتواصل مع الناس، الذي يعتبر سبباً رئيسياً لتدافع الناس في الأسواق مساء السبت 14/3/2020، وإفراغ الرفوف من السلع الأساسية. ومن المعلوم أن التواصل مع الناس وتوجيه الخطابات الدورية هي من أهم الأولويات في حالات الطوارئ. من ناحية أخرى يرى البروفسور إفرام عنبار، مدير معهد القدس للاستراتيجية والأمن، أن الجائحة أضعفت الأمن القومي الإسرائيلي، إذ تعاني العديد من الوحدات في الجيش الآن قصوراً في القوة البشرية. ولا يعتقد أن الانشغال بكورونا سيؤثر على التوجهات الإقليمية المعادية لإسرائيل. ويرى أن هذا الوباء

حرب على إسرائيل يشبهه من عدّة جهات حالة الحرب التي تستخدم فيها أسلحة بيولوجية وكيميائية. وتحاول الحكومة طمأنة الناس في حال تفشيّ الوباء أكثر بتقديم وعود بتدخل الجيش الذي يملك منشآت ومرافق ومعدات كافية للتعامل مع أعداد كبيرة من المرضى، وخبرات إدارية وتنظيمية للتعامل مع حالة طوارئ ضخمة، إلّا أنه تأسس للتعامل مع الزلازل والهجمات الصاروخية وليس مع الوباء، حيث سيضعف تدخله حركة المؤسسات المدنية التي تواجه الوباء في الخطوط الأمامية، ناهيك عن النقص في القوة البشرية الذي ستعانيه وحدات الجيش نتيجة إصابات الجنود والضباط بالفيروس وسياسات الحجر. وفي حال تفشيّ الوباء ستأثر قدرات الجيش على الاستجابات السريعة والفعّالة، والتاريخ يقدم لنا عدّة أمثلة عن جيوش تفككت نتيجة الوباء.

إلى اللحظة تم تنفيذ تغييرات جدية وهيكلية في مجموعة كبيرة من تدريبات الجيش الروتينية للتكيف مع الوباء، وخفضت العمليات العسكرية في المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية. كما يمثل إجراء التباعد الاجتماعي مشكلة في آليات إدارة الحواجز والمعابر ونقاط التفتيش والتدريبات، ويؤثر على الروح المعنوية القتالية للجيش ومثانة العلاقات الرفاقية بين عناصره. ويمثل الوباء خطراً مالياً يهدد تمويل الجيش بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة على ميزانية الدولة. وفي حال استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة لإحياء الاقتصاد بعد احتواء الوباء، ستأثر ميزانيات الجيش وخطه طويلة المدى، خاصة خطة القوة الدافعة -متعددة السنوات "البناء الجيش، التي وضعها قائد قوات الجيش في شباط الماضي. وهذا مع استمرار التحديات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل، إذ لم يظهر أي أثر للوباء في تغيير نظرة المحيط المعادي لإسرائيل. فرغم النتائج الكارثية للوباء في إيران، إلّا أنها تستمر في حملتها لطرد الولايات المتحدة من العراق، ومحاولة تأمين طرق لوجستية لتوفير الدعم للأسد وحزب الله، كما يستمر الأسد في الاستفادة من الدعم الاستراتيجي الروسي له. ومن جهة أخرى لم تتوقف حملة تركيا للسيطرة على إدلب السورية. ولا يجد مركز القدس للشؤون العامة بديلاً أمام إسرائيل إلّا التركيز على الاستثمار العلمي في تطوير الاستجابات المتقدمة للفيروس، لتوكيد دورها كمركز للأبحاث العلمية يخدم أمن الولايات المتحدة والغرب، كطريق وحيد لضمان التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي بعد جلاء أزمة كورونا.

5- كورونا والدور الرسمي للجيش:

يضع وباء الكورونا تحديات كبيرة أمام الجيش الإسرائيلي، إلى جانب الدور المميز لقيادة الجبهة الداخلية، وتتمثل المهمة الرئيسية للجيش في منع العدوى الجماعية بالفيروس، مما قد يؤدي في أكثر السيناريوهات خطورة إلى إضعاف الكفاءة العملياتية لوحدات بأكملها.

منذ لحظة وصول الفيروس إلى إسرائيل، اتخذ الجيش الإسرائيلي خطوات أكثر صرامة من الخطوات التي إتخذتها وزارة الصحة، وحتى الآن أفيد عن إصابة جنديين فقط. كلما إتسع انتشار الوباء، قد يزداد عدد المصابين بالجيش، ولا مفر من اتخاذ قرارات أكثر تشدداً، مثل وقف الإجازات في الوحدات الحيوية. وسيكون كافياً العثور على مريض واحد في سرب أو سرية، ويجب على جميع الجنود الذين إختلطوا به البقاء في العزل. وعزل سرية في غولاني أو سرب مقاتل لا يشبه عزل فصل دراسي في مدرسة. لذا سيتعين على الجيش الإسرائيلي فحص إرشادات العزل وملائمتها في حالة حدوث إصابة جماعية لإرشادات المدنيين في إسرائيل.

التحدي الثاني الذي يواجهه الجيش الإسرائيلي هو مساعدة المدنيين، وخاصة من خلال قيادة الجبهة الداخلية، التي تساعد حالياً وزارة الصحة من خلف الكواليس في صياغة التوجيهات للسكان المدنيين، الإعلام، وتزويد مراكز الاستعلام والمساعدات في نجمة داوود الحمراء بالموظفين، كلما تفاقم الوضع، سيكون تدخل قيادة الجبهة الداخلية أكبر.

وسيتعين عليها تشغيل وحدات ومنظومات كبيرة لدعم المجتمع المدني، ويبدو أن تدخل قيادة الجبهة الداخلية سيزداد تدريجياً مع دعم أكبر للمنظومات الصحية والطوارئ والإنقاذ، لكن نقل المسؤولية إلى وزارة الدفاع هو سيناريو متطرف، يتم فقط في حالة الطوارئ الوطنية. على الرغم من الشعور بالذعر الجماعي، فإن إسرائيل مازالت بعيدة جداً عن هذا الوضع.

إن التعاون بين الجيش الإسرائيلي ووزارة الصحة يسير على قدم وساق، ويقوم الجيش بتقييم عمل الوزارة في حالات الطوارئ، وهو ما لا يمكن قوله عن بعض الوزارات الحكومية الأخرى. وتمول وزارة الصحة فرعين مهمين يعملان تحت قيادة الجبهة الداخلية وهما: فرع إستعدادات المستشفيات وفرع إستعدادات المجتمع. وفي كل مستشفى في البلاد تعمل وحدة عسكرية تحت قيادة ضابط برتبة نقيب أو ضابط صف

كبير، وهو موجود هناك بشكل دائم. في حالات الطوارئ الأمنية، وفي الحروب أو العمليات، يتم تعزيز الوحدة بأفراد من الاحتياط. في الفترة القريبة، من المتوقع أن يُتخذ قرار بمضاعفة المساعدة للمستشفيات بالجنود الذين سيعملون كمراكز إستعلام في المراكز الطبية وبطواقم طبية وممرضين وممرضات في الاحتياط ومسعفين .

ولن يتم في الوقت الحالي نشر كتائب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية النظامية والإحتياط في الجيش الإسرائيلي لمهام التطهير. في هيكلية قيادة الجبهة الداخلية، يتواجد ضابط احتياط في كل مدينة وسلطة محلية كبيرة ويعملون كحلقة وصل بين الجيش والمدنيين. وفي حالة الطوارئ، إذا ما أرادت الحكومة عزل مناطق بأكملها، فستكون قيادة الجبهة الداخلية المسؤولة، إلى جانب السلطة المحلية، عن المهام الجارية مثل التزويد بالطعام والشراب وإمدادات الأدوية وإخلاء المرضى وكبار السن. وسيكون العزل نفسه من مسؤولية الشرطة، ولكن سَيطلب من الجيش المساعدة.

قد تكون إسرائيل معزولة عن العالم، ولكن يتضح أنه من الصعب عليها أن تتفصل عن السلطة الفلسطينية وقطاع غزة. ولقد ذكر ضابط كبير من الإدارة المدنية هذا الأسبوع أنه في كل ما يتعلق بالحرب على الكورونا والتنسيق والتعاون والشفافية مع الوزارات الحكومية في السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن، فإن الأمور تسير على ما يرام. وعندما يكون هناك عدو مشترك، ويبدو أن الإجراءات على الأرض تسير على ما يرام. الكورونا لامتيز بين المنطقة A و B أو C ، ولا تتوقف عند جدران الفصل. والفرق الطبية الفلسطينية تتلقى التدريبات في مستشفى تل هشومير، وتزود إسرائيل، من خلال الإدارة المدنية، حقائب للكشف عن المرض ومجموعات وقاية للفرق الطبية. والآثار الاقتصادية للفيروس لا تتوقف في إسرائيل. فهناك يعمل في إسرائيل أكثر من 85.000 عامل فلسطيني، وهناك 35.000 عامل آخر يحملون تصاريح عمل في مختلف المستوطنات والمناطق الصناعية والتجارية. وهؤلاء أحد المحركات الاقتصادية الهامة للسلطة الفلسطينية، لكن إسرائيل تحتاج أيضًا إلى الأيدي العاملة، خاصة عندما لا يستطيع العمال الأجانب الجدد القدوم.

في إسرائيل، يشيدون بالتعامل الفلسطيني مع الأزمة في بيت لحم. وقررت السلطة إغلاق المدينة، مما سمح لإسرائيل باتخاذ قرار محدد، وهو إغلاق بيت لحم فقط وعدم فرض إغلاق عام. بشكل عام، في إسرائيل،

يُبدل كل جهد ممكن لتجنب الإجراءات الصارمة والإغلاق الشامل، الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً، على عكس مصالح جميع الأطراف في غزة القصة تختلف.

ربما تكون الكورونا تؤدي مهمتها. وعزل غزة يلعب لصالحها الآن، كواحدة من أكثر الأماكن عزلة في العالم - الفيروس لم يقفز بعد لزيارتها، خطر تفشي وباء الكورونا في غزة بشكل رئيسي يأتي من مصر، بسبب معبر رفح الذي لا يزال مفتوحاً. إن قرار إسرائيل باستمرار الإغلاق سارياً على غزة وعدم فتح معبر إيرز يخدم بشكل رئيسي سكان غزة وحكم حماس، فهذا يقلل من خطر العدوى أثناء الإقامة في إسرائيل. ولكن في حال تم اكتشاف مرضى في القطاع، فإن حالة النظام الصحي وسوء النظافة العامة والصراف الصحي يمكن أن تؤدي إلى تدهور سريع في الوضع وتطور الأمر إلى أزمة إنسانية كبيرة، والتي يمكن أن تضر في نهاية المطاف بإسرائيل أيضاً. في حالة الطوارئ الصحية في غزة، فقط سيزداد اعتمادهم على إسرائيل. وهذا بالتأكيد لا يضمن عدم استئناف إطلاق الصواريخ، ولكن في الواقع الغريب للشرق الأوسط، سينشأ مصلحة متبادلة بين إسرائيل وحماس.

من ناحية أخرى خصصت واجهة الاستقبال الرئيسية على صفحة الجيش الإسرائيلي الرسمية www.idf.il، للإعلان عن دور الجيش في ظل حالة الطوارئ والتحويلات في طريقة وهايكل عمله متسلسلة في مسار زمني. ففي التاسع والعشرين من آذار الماضي، يؤكد الجيش دعمه للجهود القومية لمكافحة كورونا، ويطبق سلسلة من التدابير لتخفيف أثر الفيروس عليه وصيانة الاستعداد العمليتي له. وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه، وضع 3697 جندياً في العزل، 58 من الجنود شخصوا بالإصابة. وتحت عنوان كيف يكافح الجيش انتشار كوفيد-19، يسرد الموقع مجموعة من السياسات التي يتبعها الجيش في ظل حالة الطوارئ، مثل منع جميع الجنود من السفر إلى الخارج لأغراض شخصية أو مهنية إلا لظروف استثنائية ومن خلال موافقة استثنائية. ووضع كل الجنود العائدين من الخارج في عزل لمدة 14 يوماً. وكل جندي يشتهه بتقاربه مع أحد المصابين يدخل العزل. وتحديد السقف الأعلى لاجتماعات الجيش بعشرة أفراد، والتجمع في أماكن مغلقة بثلاثين فرداً، والتجمع في الأماكن المفتوحة بمئة فرد. وطلب من الجنود الحفاظ على مسافة مترين من بعضهم كحد أدنى. ومنع المدنيين من دخول قواعد الجيش العسكرية. وكل الجنود الذين يخدمون في القواعد المغلقة أو وحدات القتال أو القواعد التدريبية يبقون في مواقعهم لمدة تمتد

لشهر. أي جندي تقارب مع أحد المعزولين يمنع عليه دخول القواعد العسكرية الحساسة للأمن القومي . إلغاء كل فترات الاختبارات الأولية للجنود حتى إشعار آخر .جميع الجنود يلتزمون بعدم استخدام المواصلات العامة، وسيقوم الجيش بتوفير وسائل مواصلات بديلة للعساكر .سيخدم الجنود في القواعد المفتوحة بحسب نظام المناوبة لتقليل فرص الاحتكاك .بعد نهاية يوم العمل يتم تعقيم كافة القواعد .إخلاء جميع المشتبه بمرضهم أو الذين يسجلون درجة حرارة 5 ر 37 أو أكثر .ينفذ الجيش دراسات تقدير وضع دورية، ويطور بروتوكولاته بالتنسيق مع وزارة الصحة وتوجيهاتها، ويقيد حركة الطاقم العسكري قدر الإمكان .يقدم الجيش الدعم والمساندة لوزارة الصحة بنقل المعدات الطبية اللازمة، إذ تم تعيين مئات الجنود من الوحدة العسكرية لمساندة المستشفيات لتقديم الدعم اللوجستي والمساندة الإدارية في عشرة مستشفيات مدنية، وسيساعد الجنود الاحتياط في مهام مثل إخلاء عنابر المستشفيات، وتكييف العنابر لحاجات مختلفة، إنشاء عنابر جديدة، ونقل المعدات الطبية .بناءً على طلب الشرطة، قدم الجيش مئات الجنود للمساعدة في فرض الإغلاق على المدنيين، وهو في هذه المهمة يتبع لتوجيهات الحكومة ووزارة الصحة .وشيد الجيش وشغل نظام مواصلات بديلا خاصا للعساكر في تواز مع تعليمات وزارة الصحة بالتعطيل التدريجي لنظام المواصلات العامة .ولضمان جاهزية العملياتية، تم تشغيل 260 حافلة تتحرك بين القواعد على طول البلاد، من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع .قبل ذلك بيومين كان الجيش قد افتتح مختبراً لفحص العساكر، قادراً على تنفيذ مئات الفحوص كل يوم تحت إدارة الوحدة الطبية في الجيش . وقام الجيش بتحويل فندق كنيرت في مرتفعات الجولان إلى منشأة عزل وتأهيل لاستيعاب 260 مدنيا عادوا مؤخراً من إيطاليا .وقبلها بيومين أرسلت القوات الجوية وفداً من 16 عضواً لألمانيا لإعادة جنود كتائب بحرية مقاتلة إلى إسرائيل وجميعهم دخلوا العزل .وقبلها بيومين قامت كتائب مقاتلة من سرية البحث والإنقاذ بمساندة السلطات المحلية في إخلاء وتعقيم نزل في بلدة غديرا بعد تشخيص إصابة أحد العاملين هناك .وقامت الوحدات الطبية العسكرية بتحويل منتج ترفيهي في أشكلون إلى منشأة طبية لمعالجة الجنود أصحاب الإصابات المعتدلة بكوفيد-19، ويتواصل المصابون مع الأطباء والمرضى من خلال تطبيق خاص .وبالتنسيق مع وزارة الصحة والمستشفيات، وظفت الوحدة 81 التابعة لإدارة الاستخبارات

العسكرية، خبراتها التكنولوجية للمساعدة في إيجاد حلول لبعض أكبر التحديات الطبية التي يفرضها كوفيد-19.

6- نزع الغطاء عن الوحدة: (81)

يسلّط زاك دوفمان الضوء على التحوّلات الهيكلية والعفائية في الوحدة 81 الأكثر سرية في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والمسؤولة عن تطوير تكنولوجيا المساندة لعمليات القتال. وتحت ضغط نقشي الوباء، تم رفع غطاء السرية عن هذه الوحدة، في تحوّل كامل لهدف الوحدة من دعم العمليات العسكرية والحروب نحو بذل كل ما يلزم لمواجهة وباء كورونا كأكبر مشكلة تهدد العالم الآن، بحسب أحد كبار المسؤولين في الوحدة. فبعد أن أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حالة الطوارئ لمواجهة العدو الخفي، تم توظيف الأدوات الرقمية المعقدة لتتبع مسارات المصابين المحتملين، وهذه أول مرة تستخدم فيها هذه الأنظمة على المدنيين، ويرى نتنياهو أنّ هذا القرار يختلف عن كل القرارات الاستراتيجية منذ قيام الدولة. ستتاح الحلول التي سيطورها خبراء التكنولوجيا الفائقة في الوحدة على الشبكة العنكبوتية. كما ستساعد هذه الوحدة في تقديم حلول لبعض التحديات الطبية في ظل الأزمة بالاستناد على خبرات عسكرية سابقة. فقد أوكل إليها مهام تحويل أجهزة التنفس الصناعي المنزلي إلى أجهزة بكفاءة كاملة للاستخدام في المستشفيات، وتحديد وحدات التهوية المتعطلة في المستشفيات القابلة للإصلاح، وتقديم حلول لاحتواء تدفق الهواء في غرف المستشفيات لاحتواء انتشار الفيروس، وبالاستفادة من تكنولوجيا عزل حجرة السائق عن الهواء والبيئة في المركبات العسكرية المخصصة لنقل مصابي الحرب، سيتم تجهيز 150 سيارة إسعاف بهذه التقنية. كما ترنو الوحدة إلى صناعة 1000 كامرة طبية يومياً وتطوير برامج محوسبة للمستشفيات قادرة على تخزين وتحليل بيانات المرضى ونتائج الفحوصات.

7- كورونا والسلطة الفلسطينية وغازة:

يتفق معهد دراسات الأمن القومي مع مركز القدس للشؤون العامة على أنّ الجائحة عززت التعاون والتنسيق الفلسطيني-الإسرائيلي، وأكدت ضرورة وجود سلطة فلسطينية قوية وفعالة، لأنّ غيابها سيؤدي

إلى انتشار المرض في إسرائيل، ومن جهة ثانية منع دخول العمّال الفلسطينيين إلى إسرائيل ينذر بانتهاء اقتصادي فلسطيني في الضفة كمقدمة لحالة فوضى، ما يحثّ إسرائيل على مزيد من التعاون مع السلطة الفلسطينية لمنع الانهيار والفوضى. وعلى هذا الصعيد يرى "مركز القدس" أنّ القضية الفلسطينية وضعت جانباً وتعطلّ تطبيق خطة ترامب للسلام. وبرغم تصاعد التنسيق مع الفلسطينيين، من غير المرجح أن يثمر ذلك عن تغييرات جذرية في السياسة الفلسطينية والموقف من الصراع. وبالنسبة لغزة، من المرجح في حال تفشي الوباء أن تذهب "حماس" إلى توجيه الضغط الشعبي في غزة ضد إسرائيل.

8- كورونا والوضع الإقليمي:

يعتقد بعض الخبراء أنّ التركيز على كورونا قد حدّ من تصاعد الأخطار الإقليمية. فرغم الأعداد المنخفضة نسبياً للإصابات في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إيران، إلّا أنّ الأعداد مرجحة للتصاعد بسبب اكتظاظ المدن، ووجود ملايين اللاجئين والنازحين. ويختلف معهد دراسات الأمن القومي ومركز القدس للشؤون العامة مع هذا الطرح المتفائل، فعلى الرغم من التغييرات المحتملة الناجمة عن تفشي الوباء، إلّا أنّ معظم لاعبي الشرق الأوسط يتعاملون معه على أنه حالة مؤقتة فقط، بمجرد انتهائها سيستأنفون السعي خلف مصالحهم. ومن المستبعد أن تتغير التوجهات السياسيّة المعاديّة لإسرائيل في البيئة الاستراتيجية المحيطة. فايران الأكثر تضرراً من الوباء الذي ضربها وهي في أسوأ حالاتها -ظروف اقتصاديّة سلبية مترافقة مع نمو أزمة النفط. وهذه التعقيدات تأتي على أرضية أزمة نفط متصاعدة وفيضانات طبيعيّة تجتاح الدولة وأزمة الطائرة الأوكرانيّة وهناك احتمال ولكن بسيط بأن تسرّع إيران مشروعها النووي تحت غطاء الانشغال العالمي بكورونا. ومن جهة ثانية، أبرزت أزمة كورونا ضرورة تنسيق الجهود مع الدول التي أبرمت اتفاقيّات سلام مع إسرائيل مثل الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، كما تمهّد هذه الجائحة لمزيد من التطبيع مع الدول السنيّة.

9- كورونا واللاسامية:

حذر تقرير داخلي تم إعداده في قسم مكافحة معاداة السامية في وزارة الخارجية من زيادة حادة في المنشورات المعادية للسامية في أنحاء العالم بسبب انتشار فايروس الكورونا، وجاء في التقرير أن هناك

نظريات تآمرية معادية بعضها متضارب تتهم إسرائيل واليهود بنشر فايروس كورونا لتخفيف عدد سكان العالم وجني أموال طائلة من وراء تطوير لقاح. وهذه المنشورات شائعة أكثر في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وأماكن كان فيها منشورات معادية للسامية كثيرة سابقاً ويعيش فيها يهود، ولكن أيضاً في العالم كله. وفي وزارة الخارجية ينظرون ويتابعون هذه المنشورات بقلق وأصدروا تعليمات للسفارات الإسرائيلية في العالم بمراقبة ورصد هذه المنشورات والتوجه إلى الحكومات لكي يسنوا قوانين تمنع مثل هذه المنشورات وكذلك التوجه إلى شبكات التواصل الاجتماعي والطلب بإزالة مثل هذه المنشورات وإغلاق حسابات الذين ينشرونها وينشرون المواد التحريضية المعادية للسامية. وهناك كذلك من الرسوم التوضيحية والبيانات اللاسامية من بينها الكثير التي تسمى فايروس كورونا) بالفايروس اليهودي (وفوق أحدها هناك يظهر صورة الرئيس " ترامب ". وقال " ران يعكوبي "مدير قسم مكافحة اللاسامية في وزارة الخارجية الاسرائيلية إنهم توجهوا إلى الفيس بوك وتويتر وتلغرام ويوتيوب لمنع مثل هذه المنشورات والإعلانات وفي بعض الحالات الشركات وعدت بفحص الشكوى وإزالة المنشورات ولكن بعض الشركات تهربت بحجة أن هناك ضغط كبير بسبب أزمة كورونا ولا يوجد لديها المزيد من وسائل الرقابة.

بعض النظريات التي نشرت تتحدث عن خطة يهودية صهيونية لتخفيف عدد سكان العالم، وهناك منشورات عربية تتحدث عن أن إسرائيل هي المسؤولة عن نشر الفايروس، ورسوم كاريكاتيرية تم نشرها في تويتر وتلغرام تظهر طائرات إسرائيلية تحمل علم إسرائيل وهي ترش فايروسات كورونا على ناس متواجدين على الأرض، ومثل هذه المنشورات نُشر في طهران وتركيا. وهناك منشورات تتحدث عن أن إسرائيل تمتلك لقاحاً ولأن العالم كله يحتاج هذا اللقاح ستجني إسرائيل من وراء ذلك أموالاً طائلة على حساب حياة أو أرواح الناس.

10- تأثير كورونا على الصعيد العالمي:

يشكل وباء كورونا تهديداً لمبدأ العولمة، ما يعمق المسؤولية الفردية لكل دولة على حدة في التعامل مع الوباء وإنعاش الاقتصاد ما يندر بتحوّلات هيكلية في طبيعة النظام العالمي. كما أن تنامي الصراع الصيني الأمريكي، والركود الاقتصادي المتوقع في أميركا وأثر كل ذلك على الانتخابات الأميركية في تهديد فرص

ترامب، والخطط الأميركية الجديدة لتخفيض التواجد العسكري الأميركي في الخارج وخاصة العراق، يفتح الطريق أمام إيران للوصول أكثر إلى حزب الله وسورية. وهذه التغييرات في وضع الولايات المتحدة كقوة عالمية واحتمال فشل ترامب في الانتخابات الرئاسية، تمثل التهديدات الأخطر على الأمن القومي الإسرائيلي.

11- كورونا والرعب الاقتصادي:

ستبقى آثار فايروس كورونا على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى المنظومة الأمنية حتى بعد أن يقضى عليه ويختفي في الظاهر. وسيطلب من الوزارات الحكومية شد الأحزمة والتقليص من الكماليات، وكذلك الأمر في وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي. بالتأكيد الزيادة على ميزانية الدفاع لا تبدو في المستقبل القريب. وكان رئيس الإركان "أيف كوخافي" قد عرض قبل فترة وجيزة خطة "تنوفا" متعددة السنوات، حيث يعتقد أن جزءاً منها يمكن تنفيذه الآن من خلال تحويل أموال داخل الجيش ومن خلال أموال المساعدات الأمريكية، والجيش الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة يعمل وفقاً لذلك.

لكن الأزمة السياسية المستمرة وعدم الوضوح بشأن الآثار الاقتصادية للفايروس على دولة إسرائيل وميزانيتها المستقبلية، يبعد في هذه المرحلة أكثر الموافقة على خطة الجيش الإسرائيلي المتعددة السنوات. وسيطلب من هيئة الأركان العامة تحديد الأولويات في إدارة الخطط المستقبلية، حتى بدون الموافقة على الميزانية متعددة السنوات، صحيح أن الوباء ليس حرباً، ولكن تكلفته الاقتصادية قد تكون أثقل من أي عملية للجيش الإسرائيلي خاضها في السنوات الأخيرة.

لقد داهمت أزمة فيروس كورونا إسرائيل في وضعية اقتصادية معقدة، خلفتها الأزمة السياسية المستمرة منذ قرابة عام، إذ لم تتشكل حكومة ثابتة، ما منع إقرار ميزانية العام الجاري 2020، فيما كانت حكومة بنيامين نتنياهو قد أقرت ميزانية العام 2019، في نهاية شهر آذار من العام 2018. ولهذا فإن الحكومة تصرف ميزانيتها، بناء على ميزانية العام 2019، مقسمة إلى 12 شهراً، وهذا يمنع عملياً رفع الميزانية، على الأقل بما يحتاجه التكاثر الطبيعي خلال عام، وتم تجميد الكثير من جوانب الصرف، ومن مشاريع البنى التحتية، إلا تلك التي ميزانيتها كانت مقررة من قبل. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت الحكومة عن

رصد 10 مليارات شيكل، ما يعادل 2.74 مليار دولار وفق سعر الصرف الجديد، لمواجهة تداعيات الفيروس، إلا أنه حسب التقديرات، فإن الخسائر قد تكون أكبر حتى زوال الفيروس المتوقع مع ارتفاع درجات حرارة الجو، في الربيع الذي بات على الأبواب؛ ولكن الحكومة قد تجد نفسها مضطرة لتخصيص ميزانيات أكبر لتعويض كل المتضررين، في الوقت الذي كان على الحكومة لجم المصاريف لكبح العجز المتفاقم في الميزانية العامة منذ العام الماضي. وعمدت إسرائيل إلى إغلاق حدودها تدريجياً وأصدرت أوامر بمنع دخول سياح من دول كثيرة في العالم، وتزايد العدد إلى حد شبه الإغلاق الكلي، وتحول مطار بن غوريون الدولي إلى ما يشبه مدينة أشباح، وكل الصور التي تبتث منه تدل على أنه خال، مع وجود نفر قليل من العابرين. وبحسب تقارير اقتصادية، فإن حركة المرور في المطار الدولي هبطت بنسبة 70%، وهي نسبة مرشحة للارتفاع، وجرى إلغاء آلاف الرحلات إليه ومنه. وفي ظرف اسبوع غادر البلاد 193 ألف زائر، وعاد إلى البلاد من الخارج 217 ألف مستوطن فيما تم رفض دخول 500 زائر من دول تم وصفها بأنها موبوءة بالكورونا.

من ناحية أخرى قالت تقديرات أولية نشرت مؤخراً إن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي من جراء فيروس كورونا تجاوزت حتى الآن الـ 5 مليارات دولار، من بينها أكثر من 3 مليارات في قطاع السياحة، وهو المتضرر الأكبر من انتشار الفيروس عالمياً ومن ثم في إسرائيل. وعلى أثر الأزمة الاقتصادية الناشئة، وتراجع الاستهلاك والحركة التجارية بالمجمل، انخفضت قيمة الشيكال أمام الدولار، في غضون أسبوعين تقريباً، بنسبة 6.5%؛ من أقل من 3.43 شيكل للدولار يوم 25 شباط الماضي، الذي بدأ فيه الحديث عن وصول فيروس كورونا إلى البلاد، وحتى 3.652 شيكل للدولار، عند إغلاق التداول في أسعار العملات، يوم الجمعة الأخير، 13 آذار. وكان سعر صرف الدولار قد انهار أمام الشيكال، منذ مطلع العام الماضي 2019، وحتى نهاية شهر شباط الماضي من هذا العام، بنسبة تقارب 14%، ما خلق أزمة في قطاع التصدير بشكل خاص، ولكن هذا الانخفاض في سعر الدولار لم ينعكس كفاية على الأسعار في السوق. وبحسب تقديرات المحللين، فإن ارتفاع قيمة الدولار سيكون بمثابة موجة عابرة، إذا ما كانت تتعلق بالأزمة الاقتصادية التي خلفها انتشار فيروس كورونا ورد الفعل الجماهيري في الأسواق، وسيعود الدولار إلى الانخفاض بعد انتهاء الأزمة. وانعكست الأزمة، كما في كل العالم، على البورصة الإسرائيلية، التي سجلت

تراجعا حادا إذ انهار مؤشر " تل أبيب " 35 بنسبة 18.66% ، فيما انهار مؤشر " تل أبيب " 125 بنسبة 19.25% ، وكما يبدو أن هذه فقط البداية، وهناك مخاطر جدية لحدوث تراجعات أخطر لاحقا .وقال محللون إن هذا انعكاس لحالة هلع زائدة، ولذا ليس بالضرورة أن تستمر حالة الأسبوع الماضي في البورصة الإسرائيلية لوقت طويل، حتى تبدأ في مسار الارتفاع .وقال المحلل الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت "سيفر بلوتسكر إن التراجعات الحادة في أسعار كل الأسهم في كل البورصات في العالم، بما فيها إسرائيل، دون فرق بين شركات ستخسر الكثير من وباء الكورونا وبين شركات ستخسر القليل أو ستربح، هي مؤشر مؤكد على الفزع .وهذا ليس رد فعل متوازن على انتشار الفيروس بل هو "استسلام للعقلانية."

من ناحية أخرى يستدل من تقرير لبنك إسرائيل المركزي وتقارير اقتصادية، منها تقارير صادرة عن مكتب الإحصاء الحكومي، أن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد هذا العام انكماشاً غير مسبوق منذ عشرات السنين، بنسبة 5.3% ، وأن النمو المتوقع للعام المقبل سيعيد إسرائيل لمستوى نهاية 2019 وتؤكد هذه التقارير أن الاقتصاد الإسرائيلي سيحتاج إلى عدة سنوات ليتجاوز خسائر فيروس كورونا، كما تؤكد أنه بعد عيد الفصح العبري واحتمال عودة النشاط الاقتصادي التدريجي، فإن الكثير من الشركات والمصالح مرشحة لإغلاق أبوابها، ما يعني فصل عشرات آلاف العاملين، لتتضاعف نسبة البطالة الرسمية أكثر فأكثر.

وأعلن بنك إسرائيل أن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد العام الجاري 2020 انكماشاً بنسبة 5.3% ، وهذه نسبة غير مسبوقة في عقود الازدهار الاقتصادي الثلاثة الأخيرة، فأعلى نسبة انكماش شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي كانت في العام 2002 ، وهي حوالي 2% ويقول البنك إن تقديراته تركز على الوضع الحالي، من حيث محدودية القيود على الحركة التجارية .أما إذا استمرت هذه القيود واشتدت حتى شهر تموز المقبل، فإن الانكماش سيرتفع إلى 8.8% وهذه نسبة تعد كارثية أكثر للاقتصاد، وسيكون من الصعب تخيل حجم حالات الإفلاس في القطاع الاقتصادي.

ويضيف البنك أنه في حين يتوقع انكماشاً بنسبة 5.3% في هذا العام، فإن العام المقبل 2021 سيشهد نمواً اقتصادياً بنسبة 8.7% ولكن هذه النسبة التي تبدو عالية جدا ستعيد الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية 2021 ،

إلى ما كان عليه الناتج العام في نهاية العام الماضي. 2019 في حين أن نسبة التكاثر الطبيعي في العامين الجاري والمقبل معا في حدوده 4% ، ما يعني أن النمو العالي المفترض في العام المقبل لن يكون كافيا لتعويض الاقتصاد الإسرائيلي عن خسائره، بل سيحتاج لبضع سنوات أخرى، بمعدل نمو يتجاوز نسبة 4% على الأقل سنويا.

ليس أمراً عابراً أن يطالب 15 خبيراً وباحثاً إسرائيلياً رئيسَ حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، ووزير الصحة، الحاخام يعقوب ليتسمان، بالخروج التدريجي من الإغلاق. ولم يخف هؤلاء أن دعوتهم تنبع من خشيتهم من أن «يُلحق الإغلاق ضرراً هائلاً بالمجتمع والاقتصاد»، واقترحوا لتنفيذ ذلك فحوصات مكثفة لتشخيص إصابات «كورونا»، تسمح برصد المناطق التي ينتشر فيها الفيروس.

ويبرر خبراء وباحثون إسرائيليون في مجالي الصحة والاقتصاد موقفهم الداعي إلى الخروج التدريجي من إغلاق المرافق الاقتصادية، والعودة إلى سيرة الحياة العادية، بأن سبب العدوى بفيروس كورونا «بقي مستقراً»، ولذلك يمكن التفكير في «استراتيجية خروج»، وخاصة أنه «لم يعد بالإمكان التعامل مع إسرائيل كلها ككتلة واحدة... بل يمكن فرض إغلاق على مناطق معينة». «يأتي ذلك في أعقاب إعلان خطة اقتصادية تبنتها الحكومة وعرضها وزير المال الإسرائيلي، موشيه كحلون، تستند إلى توزيع مساعدات بقيمة 80 مليار شيكل) أكثر من 22 مليار دولار أميركي 40.7: (مليار شيكل لقطاع الأعمال، 11 ملياراً للجهاز الصحي والتعامل مع «كورونا»، 20.6 مليار مساعدات للأسر، 7.7 مليارات لتسريع عجلة الاقتصاد.

بموجب الخطة، سيحصل المستقلون وأصحاب المصالح الصغيرة على منحتين شهريتين تصل قيمة الأولى إلى 6000 شيكل، وقد تصل التالية إلى 8000 ، كما سيحصل أصحاب المصالح التجارية المتضررة على تخفيضات كبيرة على ضرائب المسقّفات للمصالح التجارية المتضررة، وكذلك إعفاؤهم من الدفع عن الأشهر من آذار حتى أيار. إضافة إلى ذلك ستقدم وزارة المال تسعة مليارات شيكل عبر تأجيل الدفعات المفروضة على المصالح التجارية، وتأجيل الدفعات المقدمة إلى الشركات الحكومية الصغيرة والمتوسطة. ويتواصل النقاش بين خبراء الصحة، والاقتصاد، علماً بأن الخطة صاغتها وزارة المال، و«المجلس الوطني للاقتصاد»، و«بنك إسرائيل»، بالاستناد إلى المعادلة التي حددها محافظ البنك، البروفسور أمير

يارون، وهي أنه» من دون صحة لا يوجد اقتصاد، لكن دون اقتصاد لن تكون هناك صحة. «وقال يارون :
«عمق الضرر على الاقتصاد سيتقرر وفقاً لطبيعة السياسة الاقتصادية.

مع ذلك، وفق بيانات بنك إسرائيل وتقديراته، ستؤثر هذه الأزمة في النمو وستزيد البطالة كثيراً، فيما يلاحظ على هذا التوصيف أنه يتسم بالعمومية ويقدر من التلطيف. ويعود هذا إلى أن سيناريوات المستقبل مفتوحة على الاحتمالات المتفاوتة في درجة خطورتها كافة، وخاصة أن إسرائيل تواجه الأزمة من موقع قوة نسبية، على المستوى الاقتصادي، حتى الآن. وكان تقرير البنك عن 2019 قبل كورونا قد قال إن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة 3.5% على غرار معدل النمو المسجل في العامين السابقين، موضحاً أن النمو السريع الإجمالي للصادرات انعكس على العام الماضي، وكذلك في توسيع الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. كما استقر سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل تقريباً في 2019، وبذلك وصل معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ عقود. أيضاً بلغ العجز الحكومي العام الماضي 3.7% من الناتج الإجمالي، أي أنه تجاوز سقف العجز من الناتج وكذلك العجز في 2018 بنحو 0.8% وبالتزامن، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنقطة مئوية واحدة بعدما بلغت 59.9% من الناتج الإجمالي. وبرغم الأرقام السابقة، من الواضح أن تداعيات كورونا تتوالى بوتيرة متسارعة في إسرائيل والساحة العالمية التي تؤثر مباشرة في مستوى النمو الإسرائيلي، ما يعني أن أرقام هذه السنة ستكون مختلفة كثيراً عن الماضية. في هذا الإطار، كانت المالية قد حذرت من أن الإغلاق التام سيرفع تكلفة الأزمة الحالية إلى 140 مليار شيكل) نحو 39 مليار دولار، علماً بأن الموازنة العامة في 2019 بلغت 479,6 مليار شيكل) نحو 133 مليار دولار، (بمعدل خسارة 10% من الناتج المحلي الإجمالي . وفي وقت سابق، ذكرت «مصلحة التشغيل الإسرائيلية أن نسبة البطالة ارتفعت إلى 22.7%، إذ بلغ إجمالي المتعطلين عن العمل 944,832 طالب عمل. وبخصوص ارتفاع نسبة العجز إلى 7%، كما قدر بنك إسرائيل، قلل المحافظ، يارون، من خطورة ذلك، قائلاً: "هذا حدث مؤقت، ويمكن العودة إلى المسار الطبيعي في العام المقبل، لأن المنظومة البنكية صامدة ومستقرة"، مضيفاً: "تخصيص الموارد أمر مطلوب راهناً حتى لو كان على حساب زيادة العجز. هذا ما تفعله الحكومات في جميع أنحاء العالم على نطاق واسع، وهذا هو الوقت المناسب لفعله هنا أيضاً". يذكر أن البنك ضخ سيولة تقدر بمليارات الشواكل لخفض

أسعار الفائدة للشركات والأسر، كما تدخل في سوق العملات الأجنبية للتخفيف من التقلبات الشديدة في سعر الصرف.

يبدو من هذه الأرقام أن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي ستكون كبيرة، لكنها قابلة للاحتواء استناداً إلى ما يتمتع به من عناصر قوة، لكن نقطة الارتكاز في كل ما يتعلق بالتقديرات حول نتائج هذه الخطة تتصل فقط بالقرب المدى، وهو ما أقر به يارون عندما قال إن الخطة تقلل من غياب اليقين بشأن المستقبل القريب. يحتاج الاقتصاد الآن، وبخاصة قطاع الأعمال، إلى أقصى قدر من اليقين الاقتصادي الذي يمكن أن توفره الحكومة. وكما في الولايات المتحدة وأوروبا وبقية العالم، يرتهن العامل الأساسي الذي سيحدد حجم الخسائر ومفاعيلها على الواقع الاقتصادي والاستراتيجي بعوامل متغيرة تتصل بنجاح الإجراءات في الحد من انتشار كورونا، وفي الوقت نفسه القدرة على الحفاظ على نشاط اقتصادي جيد، وبالتأكيد المدى الزمني الذي ستستغرقه الأزمة إلى حين إيجاد حل جذري لها، في حين أن الخشية لدى المسؤولين والخبراء هي من تآكل صمود الاقتصاد الإسرائيلي في حال استمرار الأزمة لأشهر. وبحسب تقدير جهات في القيادة الاقتصادية بنئ أبيب، فلي تكلف وقف النشاطات في الاقتصاد ستكون الأشد منذ أزمة حرب 1973 وبحسب قولهم، فإن تكلفة فرض إغلاق لشهر أو شهر ونصف على الاقتصاد ستكون خسارة تقدر بـ % 4 - 6 من الإنتاج. وفي هذه الحالة يتوقع أن يقفز دين إسرائيل إلى نسبة الدين - الإنتاج، % 70 على الأقل. أما الإغلاق لمدة أطول فسيؤدي إلى أن يصل الدين الإسرائيلي إلى مستويات أعلى بكثير لأن تكلفة تخفيض إنتاج السوق بالثلثين ستكون خسارة إنتاج بـ % 4 على الأقل، على فرض أن الإغلاق سيستمر حتى بعد عيد الفصح وإغلاق يستمر لشهر ونصف سيصل إلى % 6 إنتاج، أو خسارة تقدر بـ 80 - 90 مليار شيكل.

من ناحية أخرى أكدت المصادر الاقتصادية في كيان الاحتلال الإسرائيلي للتلفزيون العبري أن انتشار فيروس كورونا في الدولة العبرية قد أدى حتى اليوم إلى خسائر كبيرة في قطاعات الاقتصاد، وأن فرع الطيران والسياحة قد باتا في خبر كان، تاركين وراءهما عشرات آلاف الموظفين عاطلين عن العمل، ولفتت المصادر عينها إلى أن التوقعات لدى الخبراء تؤكد أن الأزمة الاقتصادية ستتفاقم كثيراً وأن الخسائر التي ستلحق بالاقتصاد الإسرائيلي ستصل إلى عشرات مليارات الدولارات الأمريكية، علماً أن ميزانية

الدولة لم تُقر حتى تاريخه لعدم وجود حكومة، وأن حكومة تصريف الأعمال، التي تدير الدولة، غير مخولة لسن قانون الميزانية، الأمر الذي يزيد الوضع سوءاً، كما قالت المصادر لقنوات التلفزيون العبرية التي خصصت جميع برامجها الإخبارية لمناقشة تداعيات وتبعات انتشار الـ"كورونا" في إسرائيل وسبل مواجهة هذا الفيروس الخطير.

من ناحية أخرى خفض بنك إسرائيل توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الحالي 2020 إلى اثنين في المئة فقط، وهو تراجع بنسبة تسعة أعشار في المئة مقارنة مع التوقعات التي نشرت مطلع شهر يناير الماضي ومقابل ثلاثة ونصف في المئة العام الماضي.

ويزداد القلق من الوضع الاقتصادي بسبب الأزمة السياسية في البلاد، حيث تقوم وزارة المالية بتقسيم الميزانية بنسبة واحد على اثني عشر شهراً، على اعتبار أن حكومة تسيير الأعمال لا يجوز لها أن تقوم بتحديد سياسة اقتصادية للبلاد، إلى حين تشكيل حكومة دائمة.

إلى ذلك، نشر موقع صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية (YNET) تحليلاً اقتصادياً عن الوضع في كيان الاحتلال الإسرائيلي لفت فيه إلى أنه منذ مدة اعتقد تجار التجزئة المحليين بأن المستهلكين الإسرائيليين سيتخلون عن التسوق عبر الإنترنت من الصين وسيعودون إلى التسوق من المنتجات الإسرائيلية، أو على الأقل من المنتجات التي تباع في إسرائيل، لكن الوضع الحالي لا يترك مجالاً للشك بان سيناريو الرعب لم يعد مجرد سيناريو: فقد سجل في مراكز التسوق انخفاض كبير في أعداد المتسوقين، ولا يكفي هذا: حتى طلب رئيس الحكومة من المستوطنين الحفاظ على مسافة لا تقل عن متر، الواحد عن الآخر، والآلاف موجودون في العزل المنزلي، والعدد مرشح بالارتفاع في كل يوم، وإسرائيل بدون حكومة، بل تُدار من قبل حكومة تسيير الأعمال.

ولفتت المصادر عينها في حديثها للموقع العبري إلى أن شركات أزياء الملابس حذرت قبل شهر من تباطؤ أعمالها بعد إغلاق المصانع في الصين. والآن بسبب الإغلاق الحالي، بدأت بإرسال موظفين إلى المنازل، فيما أعلنت مجموعات أخرى أنها ستقلص عدد الموظفين في عدد من فروعها.

وإذا كانت شركات الطيران والسياحة هي الأولى التي تلقت الضربة المؤلمة، وبعدها شبكات أزياء الملابس، انضم إلى الأزمة قطاع تنظيم الحفلات والعروض، الذي فوجئ تمامًا من توجيهات وزارة الصحة بمنع تجمع أكثر من 100 شخص، وعليه ألغيت عروض، مسرحيات، مهرجانات، فعاليات وحفلات. ووفقًا لتقديرات مسؤولين كبار في هذا القطاع، أضاف الموقع العبري التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت، فإن الضرر المتوقع سيصل إلى مليارات الشواكل، ويقولون إن الاقتصاد الإسرائيلي في حالة استعداد لتلقي صدمة ومن الصعب معرفة ماذا سيحصل، وهم يخشون ألا تكون المساعدة الحكومية عديمة الجدوى فحسب، بل ستتسبب بأضرار أكبر. كذلك فإن قطاع المطاعم سجل انخفاضًا كبيرًا في عدد الزوار، مع هبوط 20 بالمائة بالحجوزات خلال اسبوع واحد. وقد بدأ الطهاة بالفعل في إعداد خدمات التوصيل وتكثيفها، مع عدم قدرة بعض المطاعم الفاخرة على التعامل مع الموقف.

حاليًا صافرة التهذئة الوحيدة تصل من قطاع المواد الغذائية، هناك يوضح المعنيون أنهم لا يتوقعون نقصًا على الرغم من الانقضااض على مراكز التسوق شراء مواد غذائية، ولكن عمليًا، رد المنتجون المحليون على أزمة فيروس الكورونا بزيادة مناوبات العمل، وزيادة خطوط الإنتاج وتوسيع جولات التوزيع، ولكن هذه الحلول الموضعية، كما يتوقع الخبراء، لن تمنع الضربة القاسية التي سيتلقاها الاقتصاد الإسرائيلي، على حدّ تعبير المصادر التي تحدثت لموقع (YNET) العبري. وتتص الإجراءات الجديدة على تقليص مجالات السوق الإسرائيلية، وإغلاق كل ما يمت بصلة إلى المرافق الثقافية والتربوية كالمسارح ودور السينما، وإغلاق الملاهي والمطاعم والمقاهي وتعطيل كافة مؤسسات التعليم بما في ذلك رياض الأطفال. كما تتص على منع احتشاد أكثر من 100 شخص في أي مكان، وتطالب السكان بالحفاظ على مسافة كافية بينهم. وتُستثنى من هذه الإجراءات المواصلات العامة والمحال التي تبيع المواد الغذائية والصيدليات ومحطات الوقود والبنوك. كما تم منح جهاز الأمن الإسرائيلي إمكان الاستعانة بوسائل إلكترونية لمتابعة الخاضعين للحجر الصحي.

من ناحية أخرى قالت تقديرات أولية أخرى إن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي من جراء فيروس كورونا تجاوزت حتى الآن الـ 5 مليارات دولار، من بينها أكثر من 3 مليارات في قطاع السياحة، وهو المتضرر الأكبر من انتشار الفيروس عالمياً ومن ثم في إسرائيل. وقالت تقديرات في وزارة الصحة إن عدد

المرضى في إسرائيل يعد بالآلاف. وكان جهاز الصحة الإسرائيلي على استعداد لإجراء 600 فحص يوميًا، إلى أن أعلنت وزارة الصحة عن رفع عدد الفحوصات اليومية إلى 2400 فحص، ولم يتضح ما إذا كانت ستسري أنظمة السبب اليهودي المتشددة على المختبرات المجهزة لإجراء فحوصات فيروس كورونا. من جهة أخرى قالت مصادر في وزارة الصحة إنه تم حتى الآن رفض 90% من طلبات إجراء فحوصات لمن لديهم شكوك بإصابتهم بفيروس كورونا، وهذا ما عزز الاعتقاد بأن في إسرائيل آلاف المرضى غير المعروفين. كذلك بدأت إسرائيل تغلق حدودها تدريجياً وأصدرت أوامر بمنع دخول سياح من دول كثيرة في العالم، وتزايد العدد إلى حد شبه الإغلاق الكلي، وتحول مطار بن غوريون الدولي إلى أشبه بمدينة أشباح، وكل الصور التي تبث منه تدل على أنه خال، مع وجود نفر قليل من العابرين. وبحسب تقارير اقتصادية، فإن حركة المرور في المطار الدولي هبطت بنسبة 70%، وهي نسبة مرشحة للارتفاع، وجرى إلغاء آلاف الرحلات إليه ومنه. بعدما غادر البلاد 193 ألف زائر، وعاد إلى البلاد من الخارج 217 ألف مواطن، فيما تم رفض دخول 500 زائر من دول تم وصفها بأنها موبوءة بالكورونا.

لا شك بأن الضربة القاسية تلقاها قطاع السياحة، وحتى هناك من يصف الضربة الحالية بأنها أقسى من ضربات هذا القطاع في زمن الحروب الإسرائيلية. وتم إلغاء ما يقارب 80% من حجوزات الفنادق، التي بدأت بتسريح آلاف العاملين لديها في إجازات غير مدفوعة الأجر. ويقدر رئيس اتحاد الفنادق الإسرائيلية، أمير حايك، بأن خسائر الفنادق ودور الضيافة على مختلف مستوياتها، والسياحة بشكل عام، قد تتراوح ما بين 10 مليارات إلى 12 مليار شيكل، ما يعني حوالي 3.5 مليار دولار بالمعدل. وتأتي هذه الضربة مع اقتراب شهر نيسان، الذي يعد واحداً من أهم أشهر السياحة في كل عام، إذ يصادف فيه عيد الفصح العبري وعيد الفصح المسيحي، وبات من الواضح أن الغالبية الساحقة جداً من الحجوزات لزيارة إسرائيل في هذا الموسم تم إلغاؤها.

وأفادت مؤسسة خدمات التشغيل في إسرائيل، أنه تم تسجيل 8050 عاطلاً إضافياً عن العمل، بحيث يكون مجمل الذين انضموا جديداً إلى فئة العاطلين عن العمل منذ بداية الشهر الحالي قد بلغ 511965 شخصاً جديداً، وفق ما أورده موقع "i24 news" الإسرائيلي. وبذلك تكون نسبة البطالة في إسرائيل قد ارتفعت بأربعة أضعاف ما كانت عليه الشهر الماضي حوالي 4%، وبلغت حالياً 16.5%

في المقابل، تشير التقارير الاقتصادية الى انهيار يتراوح ما بين 40% إلى 50% في مبيعات المجمعات التجارية، وشبكات التسوق على أنواعها، ولكن ليست الاستهلاكية الأساسية، إذ أن الجمهور يبدي حالة فزع وإقبال شديد على تخزين المواد التموينية، بالرغم من بيانات الحكومة الإسرائيلية بأنه لا حاجة لهذا الهلع ولتخزين المواد التموينية.

وأعلنت سلطة التشغيل الإسرائيلية أنه طرأ في الأيام الأخيرة ارتفاع بنسبة 10% في عدد المتوجهين إلى مكاتب التشغيل كعاطلين عن العمل، في أعقاب موجات فصل من العمل، بسبب التراجع الحاد في السوق، وفي قطاعات إنتاجية محددة، وبشكل خاص في قطاع السياحة، فيما شهدت ظاهرة الخروج إلى عطلة ليست مدفوعة الأجر ارتفاعاً بأربعة أضعاف، مقارنة مع الشهر الماضي.

وتبين انه في الأيام العشرة الأولى من شهر آذار الماضي تم تسجيل 12340 شخصا في مكاتب التشغيل، من بينهم 476 شخصا تم إجبارهم على الخروج الى عطلة ليست مدفوعة الأجر، مقابل 11184 شخصا تسجلوا في مكاتب العمل، في الأيام العشرة الأولى من شهر شباط الماضي، من بينهم 97 شخصا خرجوا لعطلة ليست مدفوعة الأجر.

وأعلنت وزارة العمل الإسرائيلية أنها ستتعامل مع العاملين الذين خرجوا الى عطلة إجبارية من دون دفع أجر كعاطلين عن العمل، وستدفع مستحقات بطالة لهم، بموجب أنظمة البطالة القائمة.

وعلى أثر الأزمة الاقتصادية الناشئة، وتراجع الاستهلاك والحركة التجارية بالمجمل، انخفضت قيمة الشيكل أمام الدولار، في غضون أسبوعين تقريبا، بنسبة 6.5% ؛ من أقل من 3.43 شيكل للدولار يوم 25 شباط الماضي، الذي بدأ فيه الحديث عن وصول فيروس كورونا الى البلاد، وحتى 3.652 شيكل للدولار، عند إغلاق التداول في أسعار العملات، يوم الجمعة 13 آذار الماضي. وكان سعر صرف الدولار قد انهار أمام الشيكل، منذ مطلع العام الماضي 2019 ، وحتى نهاية شهر شباط الماضي من هذا العام، بنسبة تقارب 14%، ما خلق أزمة في قطاع التصدير بشكل خاص، ولكن هذا الانخفاض في سعر الدولار لم ينعكس كفاية على الأسعار في السوق. وبحسب تقديرات المحللين، فإن ارتفاع قيمة الدولار سيكون بمثابة موجة عابرة، إذا ما كانت تتعلق بالأزمة الاقتصادية التي خلفها انتشار فيروس كورونا ورد الفعل الجماهيري في الأسواق، وسيعود الدولار إلى الانخفاض بعد انتهاء الأزمة. وانعكست الأزمة، كما في كل العالم، على

البورصة الإسرائيلية، التي سجلت تراجعاً حاداً إذ انهار مؤشر "تل أبيب" 35 بنسبة 18.66% ، فيما انهار مؤشر "تل أبيب" 125 بنسبة 19.25% ، وكما يبدو أن هذه فقط البداية، وهناك مخاطر جدية لحدوث تراجعات أخطر لاحقاً. وقال محللون إن هذا انعكاس لحالة هلع زائدة، ولذا ليس بالضرورة أن تستمر حالة الأسبوع الماضي في البورصة الإسرائيلية لوقت طويل، حتى تبدأ في مسار الارتفاع. وقال المحلل الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت" سيفر بلوتسكرو إن التراجع الحاد في أسعار كل الأسهم في كل البورصات في العالم، بما فيها إسرائيل، دون فرق بين شركات ستخسر الكثير من وباء الكورونا وبين شركات ستخسر القليل أو ستربح، هي مؤشر مؤكد على الفزع. وهذا ليس رد فعل متوازن على انتشار الفيروس بل هو "استسلام للاعقلانية". ومع ذلك تابع بلوتسكرو أن هناك مساحات حقيقية بالاقتصاد العالمي والمحلي (الإسرائيلي)، وتأكلاً متوقعاً في ربحية عدد كبير من شركات البورصة في فروع مثل الطاقة، السياحة، الطيران، الترفيه، الموضة والمواصلات. وإلى هذا يضاف الانهيار في أسعار النفط الخام، وهو نتيجة لسقوط الطلب ورفض روسيا التقليل من إنتاجها.

وفي المقابل، حسب بلوتسكرو، ستنمى من الانخفاض الدراماتيكي لأسعار النفط دول عديدة مثل إسرائيل التي تستورد مواد الطاقة وفروعا كثيرة من الطاقة، مثل الكيماويات والبنى التحتية. وستجني إسرائيل أيضا ربحا سياسيا غير مباشر من إضعاف إيران اقتصاديا.

وقال بلوتسكرو إن هذه الحالة القائمة ستعزز فرضية أن يكون التضخم المالي الإجمالي في إسرائيل في العام الجاري سلبيا، ما سيزيد القوة الشرائية الحقيقية لمتلقي الأجور. ويتبع هذا انخفاض مؤكد في الفائدة، ما يعني انخفاض قيمة قروض السكن، ما سيرفع جدوى الاستثمار في السكن، كما أن انخفاض قيمة الشيكات جيد لشركات التصدير.

وختم بلوتسكرو، معلقاً على قرارات الحكومة الإسرائيلية، إنه عندما سترتفع البطالة وتزداد الإفلاسات، فإن الحكومة، كل حكومة، ستبدأ بالعمل بفزع وستتخذ قرارات متسرعة وباهظة الثمن. وهذا سيناريو متكرر لا يزال ممكناً إبطاه.

لقد داهمت أزمة فيروس كورونا إسرائيل في وضعية اقتصادية معقدة، خلفتها الأزمة السياسية المستمرة منذ قرابة عام، إذ لم تتشكل حكومة ثابتة، ما منع إقرار ميزانية العام الجاري 2020 ، فيما كانت حكومة

بنيامين نتنياهو قد أقرت ميزانية العام 2019 ، في نهاية شهر آذار من العام 2018. ولهذا فإن الحكومة تصرف ميزانيتها، بناء على ميزانية العام 2019 ، مقسمة إلى 12 شهرا، وهذا يمنع عمليا رفع الميزانية، على الأقل بما يحتاجه التكاثر الطبيعي خلال عام، وتم تجميد الكثير من جوانب الصرف، ومن مشاريع البنى التحتية، إلا تلك التي ميزانيتها كانت مقررة من قبل. وبالرغم من ذلك، أعلنت الحكومة عن رصد 10مليارات شيكل، ما يعادل 2.74 مليار دولار وفق سعر الصرف الجديد، لمواجهة تداعيات الفيروس، إلا أنه بحسب التقديرات، فإن الخسائر قد تكون أكبر حتى زوال الفيروس المتوقع مع ارتفاع درجات حرارة الجو، في الربيع الذي بات على الأبواب؛ ولكن الحكومة قد تجد نفسها مضطرة لتخصيص ميزانيات أكبر لتعويض كل المتضررين، في الوقت الذي كان على الحكومة لجم المصاريف لكبح العجز المتفاقم في الميزانية العامة منذ العام الماضي.

في إطار تصريحات مشتركة أدلى بها لوسائل الإعلام بشأن الاستعداد الاقتصادي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. "سوف أجرى مكاملة مع ديبورا بيركس، المسؤولة عن التعامل مع موضوع وباء الكورونا في الولايات المتحدة. إننا نقيم تواصلًا مستمرًا مع رئيس هيئة الأمن القومي لدينا مئير بن شبات وغيره من المسؤولين. إن العلاقة التي تربطنا بالولايات المتحدة أمر حيوي، وأعتبرها أحد أهم وأثمن الأصول التي نمتلكها للتعامل مع هذه الأزمة. بشكل عام، إننا نخصص هذه الجلسة اليوم للموضوع الاقتصادي، إذ نتابع عن كثب المستجدات الخاصة بالتغيرات الاقتصادية. فيروس كورونا له تأثير اقتصادي كبير على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادنا أيضًا. إننا نخوض هذه الأزمة بحالة جيدة، فحالة الاقتصاد الإسرائيلي أفضل من معظم اقتصاديات العالم بحيث تكون نسبة البطالة متدنية، بينما تكون معدلات النمو مرتفعة، ونسبة الدين مقابل الناتج جيدة. وماذا يعني كل ذلك؟ أننا قادرون على تسديد ديوننا. الجهاز المالي متين. وبعبارة بسيطة لدينا من البنوك المستقرة والقوية، مما يعدّ ميزة كبيرة عند دخول هذه الأزمة. ومع ذلك، هناك تحدٍ جم نحس به جميعًا وندركه، وبحسب رأينا فإننا نستطيع التعامل معه على نحو سيسمح لنا بتجاوز هذه المحنة بسلامة وأمان. ليس بصورة خالية من الصعوبات ومن التضحيات. ولكن في نهاية المطاف بسلامة، وأعتقد بأننا قادرون على إنجاز ذلك معًا على أفضل نحو. إن خطتنا تهدف لإتاحة الوظيفة المستمرة للاقتصاد، ونقوم بذلك من خلال طرح رزمة فورية بكلفة 10 مليارات

شيكل .وقد خصصنا أربعة مليارات بالفعل إلا أننا نضيف ستة مليارات أخرى اليوم، بغية زيادة مدى استقرار الاقتصاد .وأنا أقول مسبقاً إنها فقط بمثابة مساعدة أولية، فستتابع على أساس يومي حقاً التطورات، وسنقدم مزيداً من المساعدات إذا كان الأمر مطلوباً .ومن مبلغ العشرة مليارات شيكل هذا فإن مليار شيكل مخصص للصحة، كوننا نعتبرها ليس مجرد صحة وإنما إنقاذ لحياة الناس فإذا مر شخص ما خلال هذه الأزمة بمرض عام، يشبه الإنفلونزا الطفيفة، فلم يحدث شيء ولكننا ندرك إمكانية أن الأمر سيودي بالحياة لذا نريد تقليص عدد الوفيات المحتمل هنا إلى أكبر حد ممكن .إننا نعطي الأولوية لجهاز الصحة ونستثمر هنا مبلغ مليار شيكل بهدف زيادة مخزون الأدوية بالدرجة الأولى وإفساح المجال أمام التزود باللوازم الطبية وتجهيز المستشفيات لاستيعاب قدر أكبر من المرضى وتحضير الطواقم الطبية."

"أما الموضوع الثاني الذي نتطرق إليه فهو يدور حول زيادة صندوق المساعدة للمصالح التجارية والشركات .وقد خصصنا لهذا الغرض سابقاً مبلغ أربعة مليارات دولار، والآن نقوم بمضاعفة هذا المبلغ على أن يبلغ ثمانية مليارات شيكل وذلك بعد مشاورات مطولة مع وزير المالية، ومحافظ بنك إسرائيل، ووزير الاقتصاد والأخصائيين .إننا نزيد المبلغ بضعفين فوراً .وإذا تضررت مصلحة تجارية معينة فهي تستحق طلب الحصول على قرض من الصندوق .كما خفضنا نسبة الفائدة ليتسنى لكل شخص التقدم بطلب المساعدة - وأقولها بوضوح إن كل شخص تكبد الخسائر المادية بإمكانه التقدم بطلب المساعدة."

القضية الثالثة، بحسب قول نتنياهو، هي قضية المخزونات، حيث لا يوجد برأيه، "نقص ولن يكون هناك نقص في البضائع في دولة إسرائيل .والسبب بسيط :لدينا الوسائل .معظم وسائل النقل هي بحرية .ويجب إدراك قبل كل شيء أن البضائع والمواد الخام على حد سواء، معظمها الساحق يُنقل بحراً، وبطبيعة الحال فإننا سنحرص على تجنب أي مساس بذلك .وسنتيح التسهيلات أمام المستوردين فيما يتعلق بإدخال البضائع إلى البلاد، وبالتالي فلن يكون هناك نقص في المواد الخام المستخدمة من قبل الصناعة الإسرائيلية علماً بأننا نمتلك هذه القدرة التي وصفتها للتو .وهناك طبعاً مسألة الإمداد جواً .وسنبذل كل ما هو لازم من أجل إتاحة هذا الشيء إذ نقوم بتجنيد كافة الجهات الضرورية بما في ذلك سلاح الجو وشركات الطيران الإسرائيلية في سبيل إنجاز هذا الأمر .ودعوني أُميّز حيث يُعتبر مجال الطيران مجالاً منفرداً بحد ذاته .إننا نتعامل بشكل فريد ومنفصل مع شركات الطيران .ومن المهم إدراك ذلك .إنها بمثابة شريان حياة بالغ

الأهمية بالنسبة لنا، وعليه فإننا نحافظ على ذلك بهذا الشكل. وما عدا العشرة ملايين تلك طلبت تخصيص مليار شيكل إضافي لأغراض خاصة. وما هي تلك الأغراض الخاصة؟ وسائل خاصة تُعنى بتخطي الأزمة ويشمل ذلك الشرطة، والإطفاء، والسجون، وعلى فكرة إننا نفكر في طرق التعامل مع السجون لكي نتفادى القيود أو المشاكل التي شاهدناها في دول أخرى".

12- العنصرية في زمن الكورونا:

كما في كل العالم، تواصل عدوى كورونا إحداث تغييرات عميقة في إسرائيل في مختلف مجالات الحياة وفي السياسة، كما يتضح أنها أخرجت إسرائيل من دوامتها السياسية، وبنفس الوقت كشفت عن وباء العنصرية المتفشى فيها، ليس ضد المواطنين العرب الفلسطينيين فحسب، ووسط تحذيرات من أن الوباء الثاني سيؤجج الوباء الأول. ومنذ بدء انتشار العدوى في الكيان ظهرت العنصرية في إسرائيل بأبشع صورها، فقد تم إهمال المواطنين العرب من ناحية الوقاية والعلاج، ووسائل الإعلام العبرية تبين أنها موبوءة بعدوى من نوع آخر من صنع أيديها ناجمة عن فيروس العنصرية، حيث مارست القنوات والإذاعات المركزية العنصرية ضد العرب وغيبتهم عن الصورة، وفق ما أكدته دراسة لجمعية إعلامية حقوقية تدعى "العين السابعة" قامت برصد مساحة الحضور العربي في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وبيّنت "العين السابعة" أن إقصاء العرب في الإعلام الإسرائيلي المركزي بلغ درجة أن حضورهم فيها لم يتجاوز الواحد في المئة، وأحيانا أقل من ذلك، عندما يتعلق موضوع التداول بهم، حيث ينوب يهود عنهم. ويستمر ذلك رغم الانتقادات ومحاولات التغيير، ورغم حقيقة وجود الطواقم الطبية العربية في الصف الأمامي في مكافحة العدوى داخل المستشفيات الإسرائيلية. ولو كان جميع الناس الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل يتساوون في المكانة والحقوق، لما كان ينبغي على نتنهاو تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات غير أن تكتيك النظام الإسرائيلي ليس إنسانيا وليس أمميا، وهو يستند تحديدا إلى هذا التقسيم بين البشر ذوي المستويات المختلفة من الحقوق والحريات. كل واحد طبقا للفئة التي يندرج تحتها. "واعتبر مدير عام جمعية" بتسليم "الإسرائيلية حجاجي إعاد ان خطراً داهماً يتهدد بني البشر جميعا، يصطدم برئيس حكومة يعتقد فكريا ضيقا استعلائيا عرقيا وعنصريا. "ويؤكد إعاد أنه" إزاء التحدي الأممي هناك حاجة إلى سياسة

أممية تقوم على تصور لا يفرّق بين الناس، ولهذا بدءا من تلك اللحظة لا تمييز بين المواطنين والسكان والرعايا. "ويتابع: "هناك بشر ينبغي الاهتمام بهم، وهذه هي مسؤولية نتتياهو بكل ما يحمل هذا من معنى، لكنه لم يقل هذا لأنه غير مؤمن به. هو غير قادر على هذا لأن نتتياهو عنصري. العنصرية تُفسد النفس دائما. في بعض الأحيان يكون ثمنها حياة البشر وهذا أحد هذه الأحيان."

إن نتتياهو يعي بالطبع أن قطاع غزة المعزول يستوفي شروط تفشي الوباء بصورة مخيفة. والقدرة الإسرائيلية على عزل غزة عن العالم بعيدة المدى - وهو ما تقوم به إسرائيل فعليا منذ أكثر من 12 سنة. لكن ما الذي يفعله رئيس حكومة عنصري إزاء آلاف الموتى في غزة؟ إن العزل عن العالم عبارة عن حقيقة معيشية متواصلة تفرضها إسرائيل من الخارج بينما العزل الاجتماعي والتباعد ما بين هذا وذاك في مكان من أكثر بقاع الأرض اكتظاظا سيكون صعب التطبيق للغاية وذلك على أقل تقدير. إذا تعرض نصف سكان القطاع للعدوى بالفيروس فكم منهم سيلقون حتفهم؟ في شمالي إيطاليا التي تحظى بجهاز طبي غربي وفي ظل الواقع المنهار فقد وصلت نسبة الوفيات الى 10% بينما في قطاع غزة فإن جهاز الصحة قد انهار قبل مريض الكورونا الأول نتيجة السياسة الإسرائيلية. إن 10% من نصف عدد السكان في القطاع هم عبارة عن 100 ألف إنسان.

إن التصور العنصري الخاص برئيس الحكومة واللغة العنصرية التي يستخدمها ليست شأنا خطابيا وحسب بل يوجد لها مدلولات على مستوى السياسية والحياة ذاتها. إذ أن نتتياهو مستمر في هذه الأيام العنصرية بالتحريض ضد الفلسطينيين سكان الدولة وزعزعة تمثيلهم السياسي. حيث حوالي 140.000 فلسطيني في الأحياء الواقعة وراء جدار الفصل في القدس يستيقظون كل صباح وينتابهم الرعب من فصلهم التام عن مدينتهم وجهاز الصحة الوحيد الذي يُفترض أن يكون مسؤولا عنهم وعن عائلاتهم. الجنود مستمرون في قمع الفلسطينيين في الضفة وبعضهم يضع الكمامات والواقيات الطبية. وفي حاجز مكابيم قام رجال الشرطة بإلقاء عامل فلسطيني ظهرت عليه أعراض الكورونا إلى جانب الطريق من باب أن الفلسطيني أدى ما يتوجب عليه ويمكنه الانصراف الآن. لكن كان ينبغي لنتتياهو، بحسب رأي مدير عام مؤسسة بتسيلم الانسانية، ان يقول لكل من يسمعه: انه واعٍ بل ومقتنع بأن دلالات الفيروس" الذي لا يفرّق بين الناس، لا بين السعداء ولا المحزونين ولا بين اليهود وغير اليهود) "كما قال في جزء آخر من أقواله (أنه

في إزاء التحدي الأممي هناك حاجة إلى سياسة أممية تقوم على تصور " لا يفرّق بين الناس ". ولهذا بدءاً من تلك اللحظة لا تميّز بين المواطنين والسكان والرعايا . كان عليه ان يقول أن هناك بشراً ينبغي الاهتمام بهم وأنه يعي بأن هذه هي مسؤوليته بكل ما يحمل هذا من معنى . لكن نتتياهو لم يقل هذا لأنه غير مؤمن به . وهو غير قادر على هذا لأن نتتياهو عنصري . والعنصرية تُفسد النفس دائماً ونتتياهو العنصري يقفز على نحو خمسة ملايين شخص كلهم من الفلسطينيين وظيفتهم طبقاً لما يراه هي الانصياع لما تحدده إسرائيل لهم من دون أن تسألهم عن رأيهم . وفي الأيام العادية فإن نتتياهو يطمح أيضاً إلى عدم احتساب خمس مواطني الدولة الذين ينعتهم بصورة ثابتة بأنهم " داعمو الإرهاب - "المواطنون الفلسطينيون . وفي الأيام العادية فإن نتتياهو يحتسب فقط نصف البشر الذين يعيشون بين الأردن والبحر : أي المواطنين اليهود . غير أن هذه الأيام ليست أياماً عادية ولا ينصاع الخطر الداهم لما تحدده إسرائيل . هذا الخطر لا يسأل عن رأينا وهو خطر يتغلغل في أسس تكتيك النظام الإسرائيلي - لا يفرق بين المواطنين وبين السكان وبين الرعايا" الذين يستمعون . "هذا خطر يتهدد بني البشر جميعاً - يصطدم برئيس حكومة يعتقد فكراً ضيقاً استعلائياً عرقياً وعنصرياً .

13- خاتمة:

حتى بروز أزمة الكورونا، شهدت الحياة السياسية الإسرائيلية صراعاً مريباً خاضه نتتياهو دفاعاً عن بقائه السياسي، وعن منصبه كرئيس للحكومة، والأهم، للتهرب من إحالته إلى المحاكمة، بعد توجيه ثلاث لوائح اتهام ضده . وقد جاء نقشي وباء كورونا في إسرائيل في لحظة سياسية حساسة للغاية، عشية تكليف رئيسها رؤوفين ريفلين زعيم حزب أزرق -أبيض، بني غانتس، بتشكيل ائتلاف حكومي جديد، بعد حصوله على أغلبية 61 صوتاً من أعضاء الكنيست، بينهم 15 صوتاً من أعضاء القائمة المشتركة . لكن التصاعد الدراماتيكي في عدد الإصابات بالفيروس، وإعلان نتتياهو حالة الطوارئ في إسرائيل لمحاربة الوباء، أدّى إلى حدوث انقلاب في المشهد السياسي الإسرائيلي جزئياً، فقد سارع إلى استغلال أزمة الكورونا من أجل دعوة غانتس للانضمام إليه، لتأليف حكومة وحدة وطنية تفرضها المرحلة الحرجة التي تمر بها إسرائيل . وعلى الرغم من الاحتجاجات الشعبية والحزبية الحادة، شكل قبول غانتس هذه الدعوة صدمة كبيرة وسط

أكثر من مليون إسرائيلي صوتوا لمصلحته فقط، لاعتقادهم أنه يشكل بديلاً سياسياً من حكم نتنياهو . وشددت عدة تحليلات اسرائيلية على أنه يجب عدم السماح لحالة الهلع من فيروس كورونا أن تعمي أعين الجمهور عن رؤية أن رئيس الحكومة نتياهو وأعضاء الليكود يستغلون الأزمة للبقاء في السلطة حتى ولو بثمن تدمير الديمقراطية .وأشارت هذه التحليلات إلى أنه تحت غطاء إدارة أزمة الكورونا، يقوم نتياهو وحكومته بتحييد جهاز القضاء وعزل السلطة التشريعية.

كما أكد القطب في تحالف "أزرق أبيض" عضو الكنيست موشيه يعلون أن نتياهو والليكود لا يقبلان نتائج الانتخابات التي جرت يوم 2 آذار الفائت وأسفرت عن عدم تمكن معسكر أحزاب اليمين واليهود الحريديم (المتشددون دينياً) من الفوز بالأغلبية المطلوبة لتأليف حكومة .وأضاف أن هذه هي المرة الثالثة التي يحاول فيها نتياهو الوصول إلى 61 عضو كنيست كي يتهرب من محاكمته ويحكم كديكتاتور .

هكذا انقلبت صورة الوضع السياسي بين ليلة وضحاها، وأصبح نتياهو من جديد الزعيم الأقوى، المسيطر على مقاليد الحياة السياسية في إسرائيل .وبتعبير آخر تعززت قوة نتياهو السياسية، وتفكك حزب أزرق - أبيض، وانهار معسكر اليسار الإسرائيلي، فكان إعلان زعيم حزب العمل عمير بيرتس، موافقته على الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية بزعامة نتياهو، كان بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على ما تبقى من يسار إسرائيلي .والخاسر الأكبر مما حصل هو حركة ميرتس، فبانضمامها الى حزب العمل، ضحت بجمهورها العربي، وما هي اليوم تخسر جمهورها اليساري اليهودي والعربي على حد سواء، علماً أنه قد تم تفكيك تحالف "العمل" و"ميرتس". "ومن ضمن التداعيات الأخرى، يبرز استغلال حالة الطوارئ في ظل الكورونا للتشدد في إجراءات الرقابة والتعقب الاستخباراتي، وذلك لعدم وجود سياسة ناظمة في معالجة أزمة كورونا، وتخبُّط في القرارات .والأهم أن هذه الأزمة فضحت المشكلات البنوية الكثيرة التي يعانيها النظام السياسي في إسرائيل، حتى قبل تفشي وباء كورونا .وعلى الرغم من استغلال نتياهو السياسي لأزمة كورونا من أجل تدعيم مكانته السياسية، فإن ذلك لا يحجب الصعوبات الهائلة التي سيظل يواجهها في أزمة هي أخطر وأهم اختبار لقدرته على البقاء السياسي .